

## سياسات مكافحة الإرهاب

### الخبرات العربية والدولية



ملف من إعداد وحدة الدراسات الأمنية والعسكرية

(فبراير 2018)

### المشاركون

(الأسماء مرتبة أبجدياً)

د. أميره محمد عبد الحليم      د. إيهــــــــــــان رجب  
د. عادل عبد الصادق      محمد عبد القادر خليل  
هاني الأعصر

## سياسات مكافحة الإرهاب والتطرف في مصر

# 1

### د. إيمان رجب\*

تظل قضية مكافحة التطرف والإرهاب في مصر من القضايا التي حافظت على تصدرها قائمة أولويات نظام الرئيس عبدالفتاح السيسي منذ توليه الحكم في يونيو 2014 وحتى نهاية فترة ولايته الأولى. وشهدت هذه الفترة تطوراً ملحوظاً في سياسات مكافحة الإرهاب والتطرف التي اتبعتها الدولة، سواء في التعامل مع تنظيم أنصار بيت المقدس في شمال سيناء، أو في مكافحتها للخلايا والعناصر الإرهابية في محافظات الوادي<sup>2</sup>.

هذا التطور لا يقتصر على السياسات الأمنية أو العسكرية في التعامل مع الإرهاب، والتي تركز عليها العديد من مراكز الفكر الغربية والعديد من المهتمين بالإرهاب في مصر، على نحو يدفعهم إلى استنتاج بأن هناك «عسكرة» و«أمننة» لمكافحة الإرهاب في مصر، حيث إن هناك أبعاداً غير أمنية في مكافحة الإرهاب استثمرت فيها الدولة خلال الفترة الماضية.

وفي هذا السياق فإنني أفضل أن أتبنى مدخلاً آخر للتعامل مع سياسات مكافحة الإرهاب، في محاولة لعكس صورة أكثر واقعية لما يبذل من جهود فعلية، وذلك من خلال تقسيم هذه السياسات إلى ثلاث مجموعات رئيسية. المجموعة الأولى، هي سياسات التعامل مع العناصر الإرهابية ذاتها، والمجموعة الثانية هي سياسات التعامل مع ضحايا الإرهاب، والمجموعة الثالثة هي سياسات منع انتشار الإرهاب من خلال تحصين المجتمع عن طريق تطوير برامج فعالة لمكافحة التطرف.

### أولاً: ثلاثة مسارات اهتمت بها الدولة في مكافحة الإرهاب والتطرف

#### 1- سياسات التعامل مع العناصر الإرهابية

شهد العام 2017 كثافة عمليات المداهمة والمكافحة التي نفذتها قوات إنفاذ القانون، وما ارتبط بذلك من الكشف الاستباقي عن عمليات كانت تخطط الخلايا الإرهابية لتنفيذها، وذلك مقارنة بالأعوام السابقة، فعلى سبيل المثال كانت نسبة عمليات مكافحة الإرهاب في مواجهة العمليات الإرهابية التي نُفذت في محافظات الوادي في المتوسط 6 إلى 1 خلال الربع الثالث من العام 2017<sup>4</sup>. كما نجحت هذه القوات في تفكيك خلايا إرهابية كانت معنية باستقطاب عناصر جديدة مثل خلية عمرو سعد.

إلى جانب ذلك، واصلت الدولة فرض حالة الطوارئ في شمال سيناء منذ أكتوبر 2014 والتي تعد الساحة الرئيسية لمكافحة الإرهاب. وأصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي في إبريل 2017 قراراً بتطبيق الطوارئ في البلاد بعد حادثي الاعتداء على كنيسة طنطا والإسكندرية لمدة ثلاثة أشهر تم مدها لفترات تالية وفق الإجراءات المنصوص عليها في الدستور والقانون. كما تشهد شمال سيناء تكثيف استخدام القوات الجوية في عمليات استهداف العناصر الإرهابية، فضلاً عن تطور العمليات الخاصة بالكشف عن أوكار وأماكن اختباء العناصر الإرهابية بين المدنيين في القرى هناك.

\* خبير في الأمن الإقليمي ورئيس تحرير بدائل بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

1 إيمان رجب، «تقييم أولي لسياسات مكافحة الإرهاب في مصر»، دورية أفاق سياسية، مارس 2016.

3 Eman Ragab, «Policies of Countering Terrorism in Egypt: Effectiveness and Challenges», Euromesco Papers, No.30, October 2016.

4 تم تجميع هذه الأرقام بواسطة الباحثة، وبالاعتماد على البيانات الرسمية للمتحدث العسكري خلال نفس الفترة المذكورة.

إلى جانب ذلك، تواصل قوات إنفاذ القانون في شمال سيناء إنشاء المنطقة العازلة على الحدود مع قطاع غزة، والتي تهدف إلى قطع سبل الدعم الخارجي للتنظيم الإرهابي النشط هناك، وتم حتى نهاية 2017 الانتهاء من إنشاء 1.5 كلم من المنطقة العازلة، وتوفير تعويضات مناسبة للأهالي. ويتم تنفيذ هذه السياسات في إطار توجهات عامة للدولة أعلن عنها رئيس الوزراء شريف إسماعيل في بيان في 21 سبتمبر 2015، تضمن التزام الدولة بتوفير التعويضات لسكان شمال سيناء لجبر الضرر الذي لحق بهم بسبب الإرهاب، وتوفير الحماية الكاملة لأمن وسلامة المواطنين، والاعتماد على منظومة معلومات دقيقة قبل تنفيذ الحملات الأمنية ضد بؤر الإرهاب، مع "مراعاة مبدأي الضرورية والتناسب بالتوازي مع الإجراءات المتخذة لرفع المعاناة عن السكان المدنيين بهذه المناطق، وتأمين سلطة الدولة وحققها في فرض السيادة على حدودها الخارجية...".

كما أعلن عن جزء آخر من هذه التوجهات مدير المخابرات الحربية في الندوة التثقيفية رقم 24 التي عُقدت في 10 فبراير 2017، وحدد ثلاثة محاور لمكافحة الإرهاب في شمال سيناء، هي الرصد والتتبع لشبكات الإرهاب والدعم والتمويل والسيطرة على المنافذ الخارجية للدولة، وتنفيذ حملات ومداهمات بالتعاون مع الشرطة المدنية وأهالي سيناء في إطار عملية حق الشهيد، وبدء مشروعات التنمية الشاملة للارتقاء بالأوضاع المعيشية لأهالي سيناء.

كما تواصل قوات الشرطة التي تقود جهود مكافحة الإرهاب في محافظات الوادي الجهود الخاصة بتتبع الخلايا والعناصر الإرهابية وإحباط مخططاتهم وكشف الأوكار التي يختبئون فيها. وتعد عملية الواحات الغربية التي وقعت في أكتوبر 2017 مثلاً مهماً على تلك العمليات.

ويتوازي مع هذه الجهود، استمرار نظر قضايا العناصر الإرهابية التي تم القبض عليها أمام القضاء المصري.

وفي إطار تطوير البعد المؤسسي في مكافحة الإرهاب والتطرف، أصدر الرئيس السيسي قراراً بتشكيل المجلس القومي لمكافحة الإرهاب في يوليو 2017، وهو ما يُعد نظرياً خطوة إيجابية من حيث وجود مؤسسة معنية بالتنسيق على الأقل بين الجهود الخاصة بمكافحة الإرهاب والتطرف وإقرار استراتيجية وطنية خاصة بذلك، ولكن لم يمارس هذا المجلس مهامه بعد بصورة متكاملة. كما وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون المنشئ للمجلس في 3 يناير 2018 والذي بموجبه أصبح اسم المجلس "المجلس الأعلى" لمواجهة الإرهاب والتطرف.

## 2- سياسات التعامل مع ضحايا الإرهاب

أخذ اهتمام الحكومة بالتعامل مع ضحايا الإرهاب في التطور تدريجياً خلال الفترة الماضية، على نحو يكشف عن إدراكها أهمية البعد الإنساني في مكافحة الإرهاب والتطرف، حيث اهتمت الحكومة بتوفير تعويضات مالية لكل من أُصيب بسبب العمليات الإرهابية، من خلال التعامل مع كل حالة على حدة. على سبيل المثال، أمر الرئيس السيسي بعد حادث جامع الروضة في بنر العبد بصرف 200 ألف جنيه لأسرة كل شهيد، و50 ألف جنيه لكل مصاب، إلى جانب قرار وزير التربية والتعليم بإعفاء أبناء شهداء الإرهاب من الرسوم الدراسية في المدارس الحكومية، والقرارات المتعلقة بأولوية تعيين أبناء الشهداء في المؤسسات الحكومية. كذلك، أشار الرئيس السيسي في كلمته في مؤتمر حكاية وطن الذي عُقد في نهاية يناير 2018 إلى أن إجمالي المصابين من الإرهاب بلغ حوالي 13 ألف مصاب، مع التزام الدولة بتوفير الرعاية الكاملة لهم.

ورغم هذه الجهود، يظل هناك قصور رئيسي مرتبط بتعريف من هو الضحية؛ فقانون مكافحة الإرهاب الصادر في 2015 لا يتضمن تعريفاً محدداً لهذه الفئة أو مواد خاصة بتعويضهم. كما أن مشروع القانون الخاص بضحايا الإرهاب والمعروف إعلامياً بقانون تعويض أسر الشهداء المدنيين لم يتم إقراره بعد من جانب مجلس النواب، حتى وقت كتابة هذا المقال.

## 3- سياسات تحصين المجتمع من خلال مكافحة التطرف

تتعلق سياسات تحصين المجتمع بصورة رئيسية بالتعامل مع التطرف باعتباره المحرك الرئيسي للإرهاب، ويمكن القول إن ما بُذل من جهود في مصر خلال المرحلة الحالية يتعامل مع التطرف الديني باعتباره الصورة الرئيسية للتطرف والمسئولة عن العمليات الإرهابية التي نشدها،

ويتم التغافل عن أهمية الأبعاد السياسية والاجتماعية للتطرف في أحيان كثيرة.

والنتيجة المترتبة على ذلك هو تصدر المؤسسات الدينية، تحديداً مؤسسة الأزهر ودار الافتاء ووزارة الأوقاف جهود المكافحة الفكرية للتطرف الديني، وفي هذا الإطار تم إطلاق مرصد إلكتروني تابع للأزهر للرد على الفتاوى التكفيرية التي تنتشرها تنظيمات داعش، وبوكو حرام، ولشكر طيبة، وطالبان أفغانستان، وغيرها<sup>5</sup> وذلك إلى جانب الأنشطة الخاصة بتدريب الأئمة والوعاظ، وإرسال القوافل الدعوية إلى القرى والنجوع لتصحيح المفاهيم السائدة عن الإسلام، وتصحيح الكثير من المفاهيم المغلوطة مثل الحاكمية، والخلافة، ودار الإسلام ودار الحرب، والهجرة، والبيعة وغيرها.

### ثانياً: التحديات التي تواجهها الدولة

إن الحديث عن وجود أبعاد غير أمنية في مكافحة الإرهاب استثمرت فيها الدولة خلال الفترة الماضية لا يعني أن السياسات كانت فعالة على نحو كاف، بل يشير إلى التطور الحاصل في كيفية التفكير في مكافحة الإرهاب وهو أمر محمود يستحق التقييم والتطوير، لاسيما في ظل تزامن تبني هذه السياسات مع استمرار قدرة العناصر والخلايا الإرهابية على التخطيط لتنفيذ عمليات ذات طبيعة نوعية خلال العام 2017 بصورة رئيسية. ويمكن تحديد مجموعة من التحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة في مكافحة الإرهاب والتطرف والتي تتطلب معالجة خلال الفترة المقبلة، وهي كالتالي:

1- غياب آلية مؤسسية للاستفادة من الخبراء المتخصصين في مجال الإرهاب والتطرف؛ فتنشكيل المجلس القومي لمكافحة الإرهاب تضمن فئتين، هما الجهات والوزارات الحكومية ذات الصلة والشخصيات العامة، ولم يتم إدراج فئة الخبراء المتخصصين والذين لديهم متابعة جيدة وتراكم معرفي بموضوع الإرهاب والتطرف ضمن أعضاء المجلس. إلى جانب ذلك، فإن الجهات المختلفة المهتمة بهذا الملف في الدولة تتواصل مع هذه الفئة من الخبراء بصورة متقطعة ولا تتعامل معهم بصورة مؤسسية، على نحو يترتب عليه عدم الاستفادة الحقيقية من المعرفة والتوصيات والمقترحات التي يقدمها الخبراء، وبالتالي لا يحدث تقدم حقيقي في التعامل مع هذه القضية.

2- القراءة غير المتخصصة للمؤشرات الدولية الخاصة بالإرهاب والتطرف، وهو تحدٍ مرتبط بالتحدي السابق، ومثال على ذلك القراءات الخاطئة للمؤشرات الدولية الخاصة بالإرهاب في مصر، حيث اتخذ بعض المهتمين بالإرهاب في مصر من تراجع ترتيبها في مؤشر الإرهاب العالمي الذي يصدر عن معهد دراسات الاقتصاد والسلام، من الترتيب رقم 9 في تقرير 2016 إلى الترتيب رقم 11 في تقرير 2017 مؤشراً على تراجع عدد العمليات الإرهابية في 2017. ورغم أهمية هذا التقرير، فإنه من المهم ملاحظة أنه يصنف الدول بالنظر إلى مقياس مركب لتحديد مستوى تأثير الإرهاب عليها، من حيث عدد الضحايا وليس بالنظر إلى عدد العمليات الإرهابية. كما أن تقرير 2017 يستند إلى البيانات الخاصة بعام 2016، أي أن ترتيب مصر بالنظر إلى تأثيرها بالعمليات الإرهابية خلال العام 2017 سيكون في تقرير 2018 الذي لم يصدر بعد. والنتيجة المترتبة على ذلك هو تقديم توصيات غير مفيدة لصناع القرار المعنيين بموضوع الإرهاب والتطرف.

3- التطور النوعي في العمليات الإرهابية التي وقعت في شمال سيناء و باقي محافظات الوادي، سواء من حيث تزايد اتجاه الإرهابيين لاختيار أهداف تُعرف في دراسات الإرهاب باسم «الأهداف الرخوة» soft targets التي تمتاز بطبيعتها المدنية وكثافة وجود المدنيين فيها، أو من حيث قدرة العناصر الإرهابية على بناء شبكات دعم لوجستي غير تقليدية<sup>6</sup>، أو من حيث طبيعة العناصر التي نفذت تلك العمليات.

فمثلاً رغم استمرار كون محافظة شمال سيناء هي الأكثر تعرضاً للعمليات الإرهابية مقارنة بباقي المحافظات، فإن الانتشار الجغرافي للإرهاب أصبح أكثر اتساعاً، وامتد إلى خارج شمال سيناء، ليس من حيث وقوع عمليات إرهابية في محافظات الوادي، فهو أمر تحقق في السنوات السابقة،

5 انظر: «مرصد الأزهر باللغات الأجنبية: أهم القضايا عالمياً خلال ديسمبر 2015»، بوابة الأزهر الإلكترونية، 25 يناير 2016:

<http://www.azhar.eg>

6 خالد عكاشة، سيناء أرض المقدس والمحرّم (القاهرة: دار نهضة مصر، ط1، سبتمبر 2015)، ص ص197-198، 372-376.

ولكن من حيث تحول الأخيرة إلى مصدر مهم لتوفير عناصر جديدة يتم استقطابها من قِبَل الخلايا الإرهابية، ومن ذلك قنا والبحيرة وبني سويف وبورسعيد. ولعل خلية عمرو سعد في قنا، والتي نجحت قوات إنفاذ القانون في الكشف عن التفاصيل الخاصة بها تُعد مثالاً مهماً في هذا الإطار. إلى جانب ذلك أصبح لدى الإرهابيين في شمال سيناء قدرة على جمع المعلومات والاستفادة منها في تخطيط عمليات تالية تسمح لهم باستهداف أهداف استراتيجية، معتمدين على سياسة الكر والفر والاختباء بين المدنيين، ومن ذلك العملية الإرهابية في مطار العريش والتي نُفذت في ديسمبر 2017 بالتزامن مع زيارة وزير الدفاع والداخلية لشمال سيناء<sup>7</sup>.

4- **عدم وجود وثيقة تتضمن استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف**، وهي التي عادة ما تكون كفيلاً بوضع التوجه العام في التعامل مع الإرهاب والتطرف وتحديد الجهات المعنية بمكافحتها. وما تم الإعلان عنه من قبل الدولة في هذه المسألة هو سياسات الحكومة في مكافحة الإرهاب في شمال سيناء والتي تضمنها بيان حكومة شريف إسماعيل في سبتمبر 2015، وكذلك الاستراتيجية التي أعلن عنها مدير المخابرات الحربية فبراير 2017 السابق ذكرهما.

5- **تعدد وتكرار أدوار المؤسسات الدينية في التعامل مع الفكر الديني المتطرف**، فما يُبذل من جهود في مواجهة التطرف الديني هي جهود متناثرة بين مؤسسات الدولة ولا توجد جهة تنسقها، وتعد كيفية مواجهة الأفكار المتطرفة دينياً على الإنترنت مثلاً جيداً على ذلك، في حين أنه من المهم أن تتكامل الجهود بهدف تطوير رسائل تتلاءم مع طبيعة الفئة التي يتم استقطابها على الإنترنت من قبل العناصر الإرهابية.

6- **محدودية الجهود الخاصة بتمكين المواطن من لعب دور مسئول في مكافحة الإرهاب والتطرف**، حيث يظل المواطن هو خط الدفاع الرئيسي في مواجهة الإرهاب والتطرف، وترتبط تلك الجهود المحدودة بالخطوط الساخنة التي توفرها وزارة الداخلية والقوات المسلحة للإبلاغ عن أنشطة يشتبه في تطورها إلى عمل إرهابي، وكذلك بالاستعانة بالأعين الراصدة المدنية خاصة في شمال سيناء. ولكن تفعيل دور المواطن يتخطى هذه المقاربة لتشمل عقد المؤسسات الأمنية جلسات توعية مع المواطنين على مستوى الأحياء والمربعات السكنية من أجل تعليمهم كيفية التعامل مع الحادث الإرهابي، سواء فيما يتعلق بالمشاركة في مساعدة المصابين خاصة في حال تأخر وصول سيارات الإسعاف، أو فيما يخص التعامل مع الموقف بعد وقوع العمل الإرهابي.

#### ثالثاً: توصيات لتطوير السياسات

في إطار الحديث عن تطوير سياسات مكافحة الإرهاب خلال الفترة المقبلة، اقترح العمل على ما يلي:

أ- إضافة فئة الخبراء والأكاديميين المتخصصين إلى عضوية المجلس الأعلى لمكافحة الإرهاب والتطرف والأمانة العامة له عند تشكيلها.

ب- الإسراع في تبني القانون الخاص برعاية ضحايا الإرهاب وإدخاله حيز التنفيذ بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.

ج- تشجيع مراكز الأبحاث على تنفيذ مشروعات بحثية متخصصة في موضوع الإرهاب والتطرف، حيث يظل مستوى إسهام مراكز الأبحاث في دراسة وتحليل هذه القضية محدوداً.

د- الاهتمام ببناء قدرات المواطن الفرد باعتباره شريكاً رئيسياً في جهود مكافحة الإرهاب، من خلال رفع وعيه بكيفية التصرف في أثناء وجوده في موقع الحادث الإرهابي، وكيفية تقديمه المساعدة الأولية للمصابين في مكان الحادث، فضلاً عن كيفية تصرفه في الفترة السابقة والفترة التالية على وقوع الحادث الإرهابي.

هـ- الاهتمام بتمكين جهات أخرى في الدولة لبذل جهود حقيقية في التعامل مع الأفكار المتطرفة بأنواعها المختلفة، مثل الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني.

7 لمزيد من التفاصيل انظر: إيمان رجب، «ثلاثة أبعاد مميزة للعمليات الإرهابية في 2017»، المصري اليوم، 11 يناير 2018.

# 2

## سياسات مكافحة الإرهاب في الصومال

د. أميرة محمد عبد الحليم\*

تتخذ سياسات مكافحة الإرهاب في الصومال أبعادًا خاصة، تعود إلى طبيعة التطورات التي تشهدها الدولة الصومالية منذ أكثر من عقدين من الزمان، وما يرتبط بها من تزايد تدخلات القوى الخارجية في الشأن الصومالي، وكذلك ما نتج عنها من بروز حركة شباب المجاهدين التي تمثل الجماعة الإرهابية الرئيسية في الصومال، وتحمل تهديدات إلى دول إقليم شرق أفريقيا بأكمله، وتسعى لاستغلال كافة عوامل الضعف التي تعاني منه الدولة الصومالية في فرض سيطرتها على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، خاصة بعد انضمامها إلى تنظيم القاعدة في فبراير عام 2012.

ظهرت حركة شباب المجاهدين وانتشر اسمها عقب التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال والمدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر 2006، حيث جاء هذا التدخل لحماية الحكومة الصومالية الانتقالية برئاسة عبد الله يوسف والقضاء على المحاكم الإسلامية التي تمكنت من فرض سلطتها على العاصمة مقديشيو وعدد من المدن الصومالية خلال النصف الثاني من عام 2006، بعد انتصارها على تحالف أمراء الحرب «التحالف من أجل إعادة السلم ومكافحة الإرهاب». وقامت حركة الشباب بدور كبير في مقاومة الوجود الإثيوبي في الصومال، وحققت نجاحات أسهمت في التعجيل بانسحاب القوات الإثيوبية، ولكنها انشقت عن اتحاد المحاكم الإسلامية بعد انضمامها إلى تحالف إعادة تحرير الصومال وتوصله إلى اتفاق مع الحكومة الإثيوبية وتحت رعاية الأمم المتحدة وانتخاب رئيسه الشيخ شريف أحمد كرئيس للحكومة الصومالية الانتقالية في يناير 2009.

وحتى نهاية عام 2010 تمكنت حركة الشباب من السيطرة على العديد من المناطق ووصلت إلى العاصمة مقديشيو، وأصبح المشهد الأمني والسياسي في الصومال، وفي ظل التصعيد العسكري من قبل الحركة، يميل إلى ترجيح نجاحها في إسقاط الحكومة الانتقالية. غير أن النصف الثاني من عام 2011 شهد تراجعًا ملحوظًا في قوة حركة الشباب؛ فقد تمكنت قوات الاتحاد الأفريقي، الداعمة للقوات الحكومية، من إجبارها على الانسحاب من العاصمة. واستمرت حالة التراجع للحركة في ظل تزايد خسائرها من الأراضي والموارد المالية وكذلك المقاتلين والدعم الشعبي، بالإضافة إلى تصاعد النزاعات الداخلية بين كبار القادة والفصائل المختلفة للحركة.

إلا أن حالة الضعف التي أصابت حركة الشباب لم تؤد إلى تخليها عن طموحها للسيطرة على الصومال، فتطور العمليات الإرهابية للحركة خلال العامين الأخيرين، واختيارها للأهداف «الليونة» كالمطاعم والفنادق وكذلك اغتيال المسؤولين الحكوميين، مع تزايد أعداد الضحايا، وتمكنها من استرداد أراضي وموانئ من القوات الوطنية المدعومة من القوات الأفريقية، يؤكد على قدرة الحركة على استعادة مكانتها، مما يثير مزيدًا من الجدل حول طبيعة سياسات مكافحة الإرهاب التي يتبناها عدد من الفاعلين الإقليميين والدوليين داخل الصومال، ومدى فاعلية هذه السياسات في ظل تصاعد عمليات حركة الشباب.

وتشير العملية الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة مقديشيو في أكتوبر 2017، والتي راح ضحيتها ما يقرب من 300 شخص فيما يمثل أعنف هجوم دموي في الحرب الدائرة ضد الإرهابيين منذ أكثر من عقد، إلى أن هزيمة الإرهاب في الصومال لا تزال بعيدة المنال على الرغم من عمليات مكافحة المستمرة.

\* خبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

ويهدف هذا التقرير إلى تقييم سياسيات مكافحة الإرهاب في الصومال، من حيث طبيعة هذه السياسات، والتحديات التي تواجه الفاعلين عند تطبيق هذه السياسات داخل البيئة الصومالية، وكذلك إمكانات تطوير هذه السياسات.

### أولاً: سياسات مكافحة الإرهاب

مع تحول حركة شباب المجاهدين من حركة معارضة للحكومة الصومالية إلى جماعة إرهابية باستهدافها للمدنيين منذ سبتمبر 2009، وإعلانها الانتماء إلى تنظيم القاعدة، وتهديدها للاستقرار في إقليم شرق أفريقيا بأكمله، بعد قيامها بعمليات إرهابية في أوغندا وكينيا، اتجهت العديد من القوى الخارجية الفاعلة في الصومال نحو اعتماد استراتيجيات للقضاء على حركة الشباب، حيث تركزت هذه الاستراتيجيات على مكافحة العسكرية والأمنية للحركة داخل الصومال دون الاهتمام بالأبعاد غير الأمنية للحد من تأثيرات حركة الشباب في مجتمعات شرق أفريقيا. وكان في مقدمة هذه القوى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأفريقي.

#### 1 - الولايات المتحدة الأمريكية

منحت الولايات المتحدة إقليم شرق أفريقيا أهمية خاصة في استراتيجياتها لمكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، خاصة بعد تعرض سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا لهجوم إرهابي في عام 1998. وتزايدت التحليلات الغربية التي تؤكد على أن مناطق الصراع والفراغات الأمنية التي تتميز بها الكثير من دول القارة الأفريقية تمنح ملاذات آمنة للعناصر الإرهابية. كما أنشأت الولايات المتحدة مبادرة «للمشاركة في مكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا» في عام 2009 تضم غالبية دول الإقليم.

وتقوم استراتيجية مشاركة الولايات المتحدة في مواجهة الإرهاب في الصومال على تقليل التواجد الأمريكي العسكري هناك؛ فلا يزال صناع القرار الأمريكيون متأثرين بحادث «بلاك هوك داون» عام 1993، وذلك بهدف التقليل من المخاطر والتكاليف المالية.

وتقوم الاستراتيجية الأمريكية في الصومال في هذا السياق على نشر عدد صغير من قوات العمليات الخاصة بهدف تنفيذ الضربات الموجهة، وتوفير المعلومات الاستخباراتية، وبناء قدرات قوات الشركاء المحليين لتنفيذ العمليات البرية من خلال دعم الجيش الصومالي الوطني وبعثة الاتحاد الأفريقي وقوات العشائر التي تشارك في عمليات مكافحة الإرهاب.

وبدأت الغارات الأمريكية في الصومال في عام 2011، حيث اتسمت بالمحدودية والسرية. وقدم عدد من جنود العمليات الخاصة الاستشارة للقوات الصومالية خلال عام 2013؛ وظل عمل القوات الأمريكية مقصوراً على مقديشو وقاعدة بيلدوغول الجوية جنوب الصومال. وقد بلغ عدد ضباط العمليات الخاصة 100 ضابطاً تقريباً، وظلت مهمتهم استخباراتية بالأساس بجانب غارات مكافحة الإرهاب.

واعتمدت إدارتا بوش وأوباما على عمليات محدودة مباشرة ضد الأفراد الرئيسيين الذين يهددون المصالح الأمريكية من خلال استخدام ضربات الطائرات بدون طيار، والتي ظلت الأداة المركزية في الاستراتيجية الأمريكية، وجرى تنفيذها مع توقع أن تتفكك الجماعة المسلحة إذا ما تم القضاء على قيادتها، غير أن ذلك لم يحدث.

وقد نجحت الولايات المتحدة في تصفية واعتقال عدد من قيادات جماعة الشباب؛ فنجحت القوات الأمريكية في القبض على الإرهابي (علي سليمان عبدالله) من داخل إحدى المستشفيات في عام 2003، وقتل (آدم حاشي فارح عيرو) في عام 2008 وهو زعيم وعضو مؤسس لحركة الشباب، وقتل (صالح علي صالح نيهان) المتهم بالمشاركة في الهجوم على فندق براديس الإسرائيلي في مومباسا ومحاولة إسقاط طائرة إسرائيلية في عام 2002، وذلك أثناء تنفيذ غارة تابعة لسلاح البحرية الأمريكية في سبتمبر 2009. كما حاولت البحرية الأمريكية القبض على (عبد القادر محمد عبد القادر) خلال هجوم برمائي على مدينة باراوي الساحلية في أكتوبر 2013 ولكن أحبطت العملية. ونجحت غارة أخرى في اغتيال (أحمد عبيد جوداني)، زعيم الحركة في سبتمبر 2014.

كما أعلنت إدارة أوباما في أواخر عام 2016 أنها أعادت تفسير التفويض الممنوح لها في عام 2001 لاستخدام قواتها العسكرية ضد تنظيم القاعدة ليضم حركة الشباب، لكن هذه الجهود لم تردع حركة الشباب أو تمنعها من توسيع أهدافها وتحسين وسائل متابعتها، فقد حاولت الحركة في فبراير 2016 إسقاط طائرة في مطار مقديشيو الدولي عبر جهاز كمبيوتر. وزادت الولايات المتحدة من عملياتها ضد الحركة رداً على ذلك، حيث اتجهت إلى استهداف عناصر الحركة في المستويات الوسطى والدنيا؛ فقامت القوات الأمريكية بغارة على معسكر تدريب تابع لحركة الشباب على بعد 120 ميل شمال مقديشيو في مارس 2016، أسفرت عن مقتل ما يقرب من 150 مقاتلاً.

كما عملت القوات الأمريكية مع الشركاء المحليين، فقامت بتدريب وتوفير النقل الجوي لقوات «جاشان» أو البرق وهي قوات صومالية وفرت لها الدعم خلال عملياتها المباشرة في عام 2016. وقد أسند إلى هذه القوات مؤخراً حماية الرئيس الصومالي محمد فرماجو.

وتوسعت الحملة العسكرية الأمريكية في الصومال في عهد الرئيس ترامب؛ فمع بداية عام 2017 خفف البيت الأبيض من القواعد التي تحكم العمليات العسكرية الأمريكية هناك، معلناً أجزاء من الصومال «نقطة أعمال عدائية نشطة». وتم تعيين جنرال أمريكي لتنسيق العمليات العسكرية من خلال مجمع حصين داخل مطار مقديشيو. وتضاعف عدد القوات الأمريكية في عام 2017 إلى 500 جندي، في الوقت الذي نشرت فيه وزارة الدفاع الأمريكية أعداداً إضافية من قوات العمليات الخاصة لتقديم النصح والاستشارة للقوات المحلية، سواء في مناطق وجود حركة الشباب الصومالية أو الجماعات المتشددة الأخرى في شمال البلاد، في «بونت لاند»، حيث أعلن فصيل منشق عن حركة الشباب في عام 2015 ولائه لتنظيم داعش. ونقلًا عن القيادة المركزية الأفريقية فإن الولايات المتحدة شنت خلال عام 2007 (28) عملية في الصومال، مقارنة بـ 13 غارة جوية وبرية في عام 2006، وخمس غارات في عام 2015.

## 2 - الاتحاد الأفريقي

بعد ضغوط إثيوبية اتخذ مجلس السلم والأمن الأفريقي في فبراير 2007 قراراً بإرسال قوة أفريقية قوامها ثمانية آلاف جندي إلى الصومال. واستثنى القرار دول الجوار من المشاركة في هذه القوة. ثم صادق مجلس الأمن الدولي على قرار الاتحاد الأفريقي، حيث أصدر قراره رقم 1744، والذي خول الاتحاد الأفريقي صلاحية إرسال قوات أفريقية إلى الصومال، في مهمة حددها بستة أشهر. كذلك سمح القرار للقوات الأفريقية باستخدام كافة الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية، بالإضافة إلى اعتماد ميزانية قدرها 335 مليون دولار لتمويل القوات الأفريقية في سنة واحدة. وقد وصلت طلائع القوة الأفريقية إلى مطار مقديشو في السادس من مارس 2007. وتحددت أهداف البعثة الأفريقية في حماية مؤسسات الحكومة الانتقالية وتدريب قوات الأمن الصومالية، وخلق بيئة آمنة لتوصيل المساعدات الإنسانية. لكن ظل الهدف الرئيسي -غير المعلن- الذي عملت بعثة الاتحاد الأفريقي على تحقيقه هو منع وصول المحاكم الإسلامية إلى العاصمة مقديشيو، حيث يتماشى هذا الهدف مع المصالح الإثيوبية، خاصة في ظل الرفض الشعبي لتواجد القوات الأفريقية على الأراضي الصومالية. كما تطورت مهام هذه البعثة في وقت لاحق إلى مكافحة الإرهاب، فأصبحت القوة الرئيسية الداعمة للقوات الوطنية الصومالية في احتواء حركة الشباب وهزيمتها.

وتطورت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال AMISOM، حيث كانت تضم حتى عام 2012 ما يقرب من 5000 جندي من دولتي أوغندا وبورندي، واليوم تضم 22 ألف جندي من خمس دول أفريقية، هي: أوغندا (6000 جندي)، وبورندي (5400 جندي)، وإثيوبيا (4300 جندي)، وكينيا (3600 جندي)، وجيبوتي (1000 جندي). كما تتلقى بعثة الاتحاد الدعم اللوجستي والاستخباراتي الأمريكي الكبير.

### ثانياً: تحديات مكافحة الإرهاب في الصومال

على الرغم من الجهود التي بذلتها القوات الأفريقية الداعمة للجيش الوطني الصومالي، وكذلك عمليات القوات الأمريكية للقضاء على حركة الشباب والتي أدت إلى فقد الحركة للكثير من قدراتها وسيطرتها على الأراضي، إلا أن سياسات مكافحة حركة الشباب في الصومال تواجه بالعديد من التحديات، تشير فيما يلي إلى أهمها.

## 1 - الرفض الشعبي للقوات الأجنبية

فمع اتجاه دول القارة الأفريقية منذ بداية الألفية الثالثة للتأكيد على مبدأ "حلول أفريقية للمشكلات الأفريقية"، ساد اعتقاد بين السياسيين والباحثين أن التدخلات العسكرية بقوات أفريقية في دول القارة لن يواجه برفض شعبي مثلما كان يحدث في حالات تدخل قوات الأمم المتحدة أو أي قوات لدول غربية حيث كان ينظر السكان المحليون إلى هذه القوات باعتبارها قوات محتلة. إلا أن تجارب التدخل العسكري لقوات مجلس السلم والأمن في أفريقيا قد شهدت ما يناقض هذه التوقعات، فباتت التدخلات العسكرية الأفريقية تعاني هي الأخرى من الرفض الشعبي، وربما الرسمي، فلا تزال العديد من الحكومات الصومالية تعتبر هذه التدخلات اختراقا لسيادتها حتى وإن كان هدفها استعادة الاستقرار في دولها.

وفي الحالة الصومالية، جاء تدخل القوات الأفريقية في البلاد بناء على الضغوط الإثيوبية بعد محاصرة الميليشيات المسلحة، وفي مقدمتها حركة الشباب، للقوات الإثيوبية في الصومال. وواجهت هذه القوات رفضا داخليا كبيرا، خاصة القوات الكينية والإثيوبية التي تدخلت في الصومال في نهاية عام 2011، وانضمت لقوات الاتحاد الأفريقي في عام 2014، حيث ينظر الشعب الصومالي إلى هذه القوات على أنها "قوات احتلال".

وتتسبب عمليات القوات الأجنبية في الصومال، سواء الأمريكية أو الأفريقية، في قتل وجرح المدنيين وتدمير ممتلكاتهم، مما يزيد من مشاعر العداء تجاه هذه القوات. فمن المفارقات أن العملية الإرهابية التي استهدفت أحد الفنادق في وسط العاصمة مقديشيو في أكتوبر 2017 وأدت إلى قتل أكثر من 300 شخصا، كان منفذها ينتمي إلى إحدى القرى التي تعرضت لقصف أمريكي أودى بحياة عشرة من أفراد قريته.

## 2 - ضعف قدرات القوات الأفريقية

تواجه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مشكلات مالية ولوجستية، ويعد الاتحاد الأوروبي الداعم الأكبر للبعثة؛ فقد قدم 1.1 مليار يورو لبعثة أميصوم خلال الفترة من (-2007 2015)، كما خفض الاتحاد الأوروبي 20% من دعمه المالي لأميصوم في يناير 2006.

وتؤثر الاضطرابات والضغوط الخارجية على الدول المساهمة بقوات في البعثة، حيث بدأت بعض الدول في سحب قواتها من أميصوم، فسحبت سيراليون قواتها في يناير 2015 للتصدي لوباء إيبولا، وهددت أوغندا وبورندي بالانسحاب من البعثة، كما خفضت إثيوبيا انتشارها في الصومال استجابة للاحتجاجات التي شهدتها منذ نوفمبر 2015، وسحبت إثيوبيا ثلاث آلاف جندي لا يعملون ضمن البعثة الأفريقية في جنوب ووسط الصومال في أواخر عام 2016 وليس من المرجح عودة هذه القوات للصومال مرة أخرى بعد اشتباكها مع بعض الميليشيات المحلية بالقرب من غوندر. كذلك فإن التزام بورندي في بعثة الاتحاد الأفريقي غير مستقر، خاصة بعد المشكلات السياسية التي تشهدها هذه الدولة؛ فقد دعى الرئيس البورندي بيير نكورونزيزا في يناير 2017 إلى انسحاب القوات البورندية في أميصوم بسبب رفض الاتحاد الأوروبي تقديم مدفوعاته لقوات بورندي في البعثة عبر حكومة دولته. وقد توصل الاتحاد الأفريقي إلى اتفاق مع بورندي لمنع سحب قواتها من البعثة الأفريقية. كما هددت أوغندا بسحب قواتها قبل أن تبدأ بعثة الاتحاد الأفريقي في الانسحاب في عام 2018. كما يثير الانتشار العسكري الكيني في الصومال جدلا داخليا كبيرا؛ فالكثيرون يلقون باللوم على المسؤولين بسبب الهجمات الوحشية التي تعرضت لها كينيا من حركة الشباب.

ولم تستوف هذه الدول طلبا من بعثة الاتحاد الأفريقي في يناير 2017 بزيادة عدد القوات على نحو يقدر بتسعة آلاف جندي، فبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تمثل تحالفا عسكريا هشاً بين دول ضعيفة وفقيرة ومضطربة وقوات محلية في طور التكوين، ولم تتمكن من هزيمة حركة الشباب أو منعها من استعادة أراضيها المفقودة<sup>2</sup>.

## 3 - تأثير الانتماء العشائرية

تلعب العشائرية دورا رئيسيا في تحديد هوية المجتمع الصومالي، ويلعب توازن القوى بين هذه العشائر دورا مهما في هذا الإطار، فالعشائر

<sup>2</sup> Katherine Zimmerman, Jacquelyn Meyer Kantack, Colin Lahiff and Jordan Indermuhle, "US Counterterrorism Objectives in Somalia: Is Mission Failure Likely?", 1 March, 2017. Available at: <https://www.criticalthreats.org/analysis/us-counterterrorism-objectives-in-somalia-is-mission-failure-likely>

والعشائر الفرعية متداخلة جغرافيا أكثر من توزعها الواضح على أراضي الدولة، وتمارس بعض العشائر الفرعية سلطة كبيرة في مناطق بعينها. هذا النظام العشائري يضع القواعد التي يتعين على السياسيين وأمراء الحرب، وحتى الإرهابيين، الالتزام بها. وقد عملت حركة الشباب على تحقيق التوازن بين الأولويات المحلية والقيم الجهادية، ولم تتجاهل العامل العشائري.

وقد أتهمت المحاكم الإسلامية بانتماؤها وتحيزها إلى عشيرة "الهوية"، ولكن حركة الشباب حاولت تفادي التحيزات العشائرية، فالقيادة المتعددة العشائر لحركة الشباب ساعدت على اكتساب الحركة لمتعاطفين ومقاتلين من العشائر المختلفة، إلا أن الخلافات بين القادة الرئيسيين داخل الحركة، ومنهم أحمد جوداني وهو من الشمال (عشيرة إسحاق/ أرب)، والقائد مختار ربو (مرفلي/ ليسان) أدى إلى تصاعد الديناميات العشائرية بصورة واضحة داخل الحركة<sup>3</sup>.

ورغم ذلك لا تزال حركة الشباب قادرة على الاستفادة من الصراع بين العشائر في بعض المناطق في الصومال مثل إقليم شبيلي السفلي. في الوقت الذي تتجاهل الحكومة الاتحادية والقوات الأفريقية والأمريكية أهمية العامل العشائري في الحد من سيطرة حركة الشباب على مزيد من الأراضي الصومالية، ترى بعض العشائر أن التعاون مع حركة الشباب أفضل من الحكومة الاتحادية الفاسدة والقوات الأجنبية "المحتلة".

#### 4 - التوترات السياسية

يتجه معظم رؤساء الإدارات المحلية في الصومال إلى إعلان معارضتهم بشكل رسمي لسياسات الرئيس محمد عبد الله فرماجو، سواء على الصعيد الداخلي والخارجي، حيث أسهم تصعيد التوتر بين مقديشو والولايات الاتحادية في التأثير على الأمن. ويتركز الخلاف بين الجانبين حول مستقبل النظام السياسي في البلاد وآليات العمل بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، خاصة فيما يتعلق بالدستور والانتخابات المقبلة (في عام 2021) والاتفاقيات الخارجية<sup>4</sup>.

كما أدت الأزمة القطرية إلى تفاقم الخلافات بين الجانبين، فالمملكة العربية السعودية والإمارات يقيمون علاقات مباشرة مع الولايات الاتحادية ويقوضون علاقاتها مع الحكومة الاتحادية بالصومال. وقد أعلنت الولايات الاتحادية قطع علاقاتها مع قطر، في حين استمرت الحكومة الاتحادية في تبني موقف محايد إزاء الأزمة. وانعكست الخلافات بين الجانبين على حالة الأمن في الصومال، فمن ناحية امتنعت السعودية والإمارات عن تقديم الدعم المباشر لميزانية الحكومة الصومالية، مما أثر على قدرة الحكومة الاتحادية على دفع رواتب الجنود والشرطة وموظفي الاستخبارات. ومن ناحية أخرى، فإن تصاعد التوترات السياسية داخل الصومال يحول الانتباه بعيدا عن المشكلات الأمنية التي تعاني منها الدولة<sup>5</sup>.

#### 5 - عدم تماسك قوات الأمن الوطنية

وفقا لخطة انسحاب القوات الأفريقية من الصومال والتي ستبدأ خلال عام 2018 وستنتهي في عام 2020، فإن الجيش الوطني الصومالي سوف يتولى المهام الأمنية مثل أي جيش وطني، ومن بينها القضاء على تهديدات حركة الشباب، إلا أن الجيش الصومالي، وغيره من فروع الأجهزة الأمنية الأخرى، شهد توترات داخلية أدت إلى اندلاع مناوشات في سبتمبر 2017، عندما قامت وحدة من الجيش وعناصر من وحدة «تدعيم الاستقرار» المنشأة حديثا بإطلاق نار، مما أدى إلى مقتل ستة جنود. وكثيرا ما تنطوي هذه الاشتباكات على المنافسة على السيطرة على نقاط التفيتش وغيرها من مصادر الإيرادات، الأمر الذي يقوض الروح المعنوية والتماسك داخل قوات الأمن، ويضعف من فعالية الجيش ويزيد من احتمالات تواطؤ بعض القوات أو الفصائل مع حركة الشباب.

وقد تكون هذه الاشتباكات ردا على الاستقالات بين قوات الجيش والدفاع، فضلا عن انسحاب الجيش من أجزاء من وادي شبيلي.

3 Ahren Schaefer, Andrew Black, "Clan and Conflict in Somalia: Al-Shabaab and the Myth of "Transcending Clan Politics", **Terrorism Monitor**, Vol. 9, Issue 40, November 4, 2011.

4 مركز مقديشو للبحوث والدراسات. "الصومال: الأزمة بين الحكومة الاتحادية والولايات الإقليمية.. المسارات والخيارات". **تقدير موقف**. أكتوبر 2017.

5 International Crisis Group, "Managing the disruptive aftermath of Somalia's Worst Terror attack", 20 October 2017. Available at: <https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/somalia/b131-managing-disruptive-aftermath-somalias-worst-terror-attack>

### ثالثا: توصيات مقترحة

علي مدى أكثر من عقدين تحولت الصومال إلى مركز للعديد من الأزمات المختلفة، واستغلت العديد من القوى الإقليمية والدولية هذه الحالة في تحقيق مصالحها. ومع مرور السنوات تجاهل الفاعلون الداخليون والخارجيون أسباب نشوب الصراع في الصومال، وكيف أدت عمليات التهميش والمظالم التاريخية لعشائر بعينها إلى إسقاط نظام سياد بري، وما تبعه من انهيار للدولة بأكملها، وما أتاحه من بيئة خصبة وملاذ آمن للجماعات الإرهابية.

لذلك لا بد أن تتعامل سياسات مكافحة الإرهاب مع الواقع الصومالي بصورة أكثر اهتماما من خلال التأكيد على مجموعة من الأبعاد، أهمها عدم تركيز سياسات مكافحة الإرهاب على الأداة العسكرية والأمنية دون غيرها من الأدوات لمكافحة تنامي حركة الشباب، بل لا بد من تطوير المؤسسات التعليمية والاقتصادية في الصومال، وكذلك الاهتمام بنشر الفكر الصحيح عن الإسلام بعيدا عن كتب المتشددین ودعاتهم.

وتحتاج الصومال إلى التوصل إلى تسوية سياسية تشمل الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية، على أن تعالج هذه التسوية تحديد أسلوب الحكم، وتحديد دور قوات الأمن في البلاد، ووضع خارطة طريق لتفكيك وإعادة دمج الميليشيات المسلحة العديدة حاليا في البلاد.

كذلك من الضروري أن يفهم القائمون على سياسات مكافحة الإرهاب في الصومال الطبيعة العشائرية للمجتمع الصومالي، ويعملون على تسوية الخلافات بين العشائر، فهزيمة حركة الشباب تعتمد على عزلها عن المحركات العشائرية داخل المجتمع الصومالي، فقد نجحت الحركة في استغلال الانقسامات الداخلية، كما استطاعت التعامل مع المظالم المحلية.

كذلك، يمكن أن تعتمد سياسات مكافحة الإرهاب على فاعلين يتق فيهم الشعب الصومالي، والذي ينظر للقوات الكينية والإثيوبية المشاركة في القوات الأفريقية بريية، الأمر الذي يجعل من الصعب إدارة تسوية ناجحة بين مكونات الشعب الصومالي في ظل وجود هؤلاء الفواعل «غير المرغوب فيهم».

ومن الضروري أن تعتمد سياسات مكافحة الإرهاب في الصومال في جزء منها على إصلاح الحكومة الاتحادية، والقضاء على الفساد المستشري بين أجهزتها، حيث تعد الصومال الدولة الأكثر فسادا في العالم وفقا لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية. ففي ديسمبر 2017 قررت الولايات المتحدة تعليق مساعدات غذائية وشحنات وقود لمعظم وحدات القوات المسلحة الصومالية بسبب مخاوف تتعلق بالفساد، حيث تؤدي عمليات الفساد إلى نتائج سلبية خطيرة، خاصة فيما يتعلق بالجنود والضباط العاملين ضمن قوات الأمن والذين لا يحصل الكثير منهم على رواتبهم مما يدفعهم للانسحاب من الجيش أو الشرطة وبعضهم ينضم إلى الميليشيات المسلحة.

أيضا يجب أن تعمل سياسات مكافحة الإرهاب على إخراج الصومال من المعادلات والتنافس الإقليمي والدولي نظرا للظروف الاقتصادية والإنسانية السيئة التي يعاني منها الشعب الصومالي.

وهناك أخيرا أهمية كبيرة لتطوير قوانين مكافحة الإرهاب في العالم، بحيث لا تؤثر هذه القوانين على عمل المنظمات الإنسانية وخاصة في المناطق المعرضة للجفاف والمجاعة في الصومال، حيث تواجه الصومال في الشهور الأخيرة موجة جديدة من موجات الجفاف، في الوقت الذي أصبحت العديد من المنظمات الإنسانية تعزف عن تقديم خدماتها الإغاثية في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب حتى لا تنتهم بتمويل هذه الجماعة الإرهابية وتعرض للملاحقة القضائية.

## الاستراتيجية الوطنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب... محاولة للفهم والتقييم

### هاني الأعصر\*

تعد الجزائر واحدة من أقل الدول تعرضًا للهجمات الإرهابية خلال السنوات الأخيرة، وذلك على الرغم من تطور الظاهرة الإرهابية وتمدد موجاتها في المحيط الجيوستراتيجي للجزائر، سواء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو في دول الساحل أو حتى في القارة الأوروبية، وهو أمر ربما لم يكن متوقعًا عندما اندلعت الموجات الأخيرة للإرهاب، لاسيما أن الجزائر قد شهدت خلال تسعينيات القرن الماضي واحدة من أشرس وأطول الموجات الإرهابية التي شهدتها المنطقة، وهي التجربة التي انتهت بتمكّن الدولة الجزائرية من الدحر الحاسم للإرهاب.

وعلى أي حال، فإننا لا نستطيع القول بأن نجاح الجزائر في تجنب التهديدات المتصاعدة للموجة الإرهابية الأخيرة؛ هو نتاج طبيعي ممتد لنجاحها في حسم معركة التسعينيات التي استغرقت نحو عشر سنوات كاملة، لاسيما أن ماهية الإرهاب المتفشي مؤخرًا تختلف عن ماهية ذلك الذي واجهته الجزائر خلال الفترة التي أطلق عليها الجزائريون "العشرية السوداء". بل هو نجاح ناتج عن الالتزام بتطبيق استراتيجية وطنية جديدة تقوم على المزوجة بين "الاحتواء الحاسم للظاهرة" وبين "القضاء على التهديدات المحتملة من المنبع"، وذلك عبر حزمة من السياسات والأدوات المتكاملة التي تهدف إلى تفكيك هذه التهديدات على نحو أكثر تعقيدًا من التعامل الأمني والعسكري المباشر.

وتسعى هذه الورقة إلى تقديم نظرة بانورامية على هذه الاستراتيجية، وتقديم قراءة لأبرز نقاط القوة والضعف التي تحويها، وذلك دون الغوص في كثير من التفاصيل التي لا تسمح بها المساحة المتاحة.

### أولاً: ملامح وأبعاد الاستراتيجية الوطنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

حرصت دوائر صنع القرار في الجزائر عند وضعها للاستراتيجية الوطنية الخاصة بمكافحة الإرهاب على مراعاة أن تكون هذه الاستراتيجية متسقة مع التطورات التي طرأت على الظاهرة الإرهابية، ومرنة بالقدر الذي يسمح بتطويرها إذا لزم الأمر، كما حرصوا على التمسك بنقاط القوة التي ميزت الاستراتيجية الجزائرية خلال العشرية السوداء، ومنها مبدأ تكامل أدوات دحر الإرهاب الذي التزمت بها هذه الاستراتيجية، حيث حرصت الاستراتيجية الجديدة على استخدام كافة الأدوات المتاحة، بداية من الأدوات الأمنية والعسكرية - والتي شهدت تطورًا ملحوظًا - ومرورًا بالأدوات التشريعية والسياسية، ووصولًا إلى الأدوات الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية، وذلك على النحو التالي.

### 1- السياسات والأدوات الأمنية

سعت الجزائر عبر حزمة من السياسات الأمنية التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب إلى تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما هو تعزيز القدرات الأمنية اللازمة في مواجهة الإرهاب؛ بما تتضمنه من أنظمة إنذار مبكر، أما ثانيهما فهو تجفيف منابع دعم وتمويل الإرهاب، وهو ما سعت الدولة لتنفيذه عبر عدد من الإجراءات، حيث سعت الدولة نحو تعزيز قدراتها الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب؛ من خلال الأدوات التالية:

\* باحث مساعد بوحدة الدراسات الأمنية والعسكرية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

- رفع ميزانية الأمن والدفاع لتتجاوز حاجز الـ 20 مليار دولار سنويا، بعدما كانت لا تزيد عن 15 مليار دولار في 2013.
- زيادة القوة البشرية لأجهزة الأمن والجيش؛ ففي حين تجاوز عدد ضباط وأفراد الجيش حاجز 500 ألف فرد، وصل عدد عناصر الشرطة لنحو 210 ألف فرد؛ وهو ما يعني أن عدد العاملين بالشرطة زاد خلال السنوات الخمس الأخيرة بنسبة تتجاوز 100%.
- رفع كفاءة عناصر الشرطة والجيش العاملين في مجال مكافحة الإرهاب، عبر تنفيذ عدد من البرامج التدريبية الوطنية والمشاركة، فضلا عن تحديث منظومة التسليح المستخدمة في المجال ذاته، حيث أولت الجزائر اهتمامًا واضحًا بأسلحة مكافحة الإرهاب على حساب الأسلحة والمعدات العسكرية الثقيلة.
- تحديث أجهزة التصنت والمراقبة والتي عززت من قدرة أجهزة الأمن الجزائرية في متابعة كافة التنظيمات الدينية والأشخاص المشتبه في تبنيهم أفكاراً متطرفة.
- إنشاء قاعدة بيانات محدثة خاصة بالإرهابيين الأجانب وذلك بالتعاون مع أجهزة استخبارات الدول الصديقة.

أما في إطار السعي لتجفيف منابع الإرهاب وإغلاق طرق دعمه ومنافذ تمويله، فقد كثفت الجزائر جهودها للحيلولة دون انتقال العناصر الإرهابية من أو إلى الجزائر، سواء عبر إعادة ضبط الحدود بالتعاون مع دول الجوار، أو بتشديد الإجراءات الأمنية بالمطارات والموانئ بالتعاون مع الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، وهي المهام التي أسهم الجيش الوطني وجهاز المخابرات (DRS) في تنفيذها بالتعاون مع الشرطة وقوات الدرك. كما أقرت الجزائر سياسة الامتناع عن دفع الفدية لتحرير الرهائن الذين يتم اختطافهم من قبل العناصر الإرهابية، بغرض حرمانهم من أحد مصادر التمويل.

## 2- السياسات والأدوات التشريعية

بالانتقال إلى السياسات والأدوات التشريعية نجد أن الدولة سعت إلى إضعاف الإرهاب وتقويد المناخ الحاضن له، كما سعت لتجفيف منابع دعمه وتمويله وذلك عبر التطوير المستمر لمنظومة التشريعات المرتبطة بالظاهرة الإرهابية. ففي سبيل إضعاف الإرهاب حرصت الدولة على تشجيع أصحاب الأفكار المتطرفة للعدول عن أفكارهم؛ في مقابل إعطائهم فرصة جديدة للعودة إلى المجتمع، وذلك من خلال الإبقاء على فاعلية العمل بـ"ميثاق السلم والمصالحة" المعمول به منذ 2006 والذي يقضي بالعفو الشامل عن المتشددین المنضوين تحت لواء الجماعات الإرهابية - عدا المتورطين في عمليات القتل- في مقابل وضعهم السلاح وجنوحهم للسلم.

أما في إطار تقويض المناخ الحاضن للإرهاب والمحفز لاستعداد الشباب على الدولة، فقد حرصت الدولة على إعلان إلغاء حالة الطوارئ في 2011 والتي ظلت قائمة لعشرين عاما متصلة، كما أقرت الدولة في عام 2015 عددا من التعديلات التشريعية كان أبرزها تعديل قانون الإجراءات الجزائية بغرض تقليص استعمال الاحتجاز الاحتياطي.

وفي سبيل تجفيف منابع دعم الإرهاب وتمويله، قامت الجزائر بتعديلات واسعة أيضا، شملت إعادة التعريف القانوني لتمويل الإرهاب وتجريم تمويل الفرد الإرهابي والمنظمات الإرهابية على السواء، كما قامت بإجراء تعديلات جوهرية في قانون مكافحة غسل الأموال؛ قضت بحظر فتح أي حسابات بنكية مجهولة الهوية أو مرقمة، وإلزام المؤسسات المالية بإبلاغ لجنة مكافحة الإرهاب عن المعاملات التي يشتبه في ارتباطها بأي جريمة وعلى رأسها الإرهاب، وهي خطوة اكتسبت أهميتها من تخلف القطاع المصرفي الجزائري والذي مازال في أغلبيه غير مميكن ومن ثم يعتمد على الأساليب القديمة.

وفي السياق ذاته، أضافت الدولة إلى قانون العقوبات بعض النصوص التي قضت بتوسيع نطاق واختصاصات القانون ليشمل داعمي المقاتلين الأجانب وأماكن تواجدهم، وذلك في إطار الاستجابة لقرار مجلس الأمن رقم (2178).

### 3- الأدوات السياسية

تنوعت الأدوات والإجراءات السياسية التي استخدمتها الجزائر في إطار مكافحة الإرهاب ما بين أدوات سياسية داخلية استهدفت احتواء الظاهرة؛ وأخرى خارجية استهدفت تخفيف منابع الإرهاب ورفع قدرات الجزائر على مواجهة التهديدات. فعلى الصعيد الداخلي، تمسكت الدولة بالمصالحة الوطنية عبر "ميثاق السلم والمصالحة" والذي جاء به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. كما سمحت الدولة الجزائرية بوجود البدائل التنظيمية الإسلامية لأصحاب التوجه الإسلامي؛ لاسيما الراديكاليين منهم، والتي تمثلت في "الدعوة السلفية العلمية" التي شكلت بديلاً للجزائريين الداعمين للجهة الإسلامية للإنقاذ وغيرهم من المنتمين فكرياً للسلفية الجهادية، وكذلك حزب "حركة مجتمع السلم" والذي سمحت الدولة بتأسيسه لاحتواء الشباب الذي فقد الثقة بالأحزاب الإسلامية وعلى رأسهم حزب النهضة والإصلاح. أيضاً تركت الدولة مجالاً للحركة لحزبي حركة النهضة الجزائرية وحركة الإصلاح الوطني وهي حركات تنتمي فكرياً لجماعة الإخوان المسلمين.

وفي السياق ذاته؛ أعلنت الدولة في عام 2012 عن فتح المجال لتأسيس وإشهار أحزاب سياسية جديدة؛ حتى وصل عدد الأحزاب السياسية بالجزائر حتى الآن إلى 63 حزبا سياسيا، بعدما تجمد عند 24 حزبا قبل هذا التاريخ.

أما على الصعيد الخارجي فقد ظلت الجزائر ثابتة في سياستها الخارجية على مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير، لاسيما دول الجوار التي تشهد توترات أمنية وسياسية خلال السنوات الأخيرة، وهو ما أسهم بقدر كبير في تجنبها انتقال الموجات الإرهابية من هذه الدول إليها. أضف إلى ذلك تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والذي ظهرت ملامحه في صور عديدة منها:

- التنسيق مع دول الجوار للوصول إلى حلول سياسية لتسوية الأزمات التي تشهدها هذه الدول.

- تقديم جزء كبير من تمويل لجنة الأمن والاستخبارات التابعة للاتحاد الأفريقي.

- المشاركة في تأسيس المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) في سبتمبر 2011، والذي يسعى لتشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وقد تولت الجزائر بالاشتراك مع كندا رئاسة المجموعة المختصة بتعزيز قدرات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي (SWG).

- المشاركة في لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل (CEMOC) مع مالي وموريتانيا والنيجر. وفي هذا الإطار، حرصت الجزائر على استقبال وحدة الدمج والاتصال لتبادل المعلومات التابع لهذه اللجنة.

- تكثيف النشاط داخل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- المشاركة في "الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" (TSCTP)، هو برنامج إقليمي أمريكي مشترك بين الوكالات يهدف إلى بناء قدرات حكومات دول إقليم المغرب العربي ومنطقة الساحل لمواجهة التهديدات التي يخلقها الإرهاب.

### 4- السياسات الاقتصادية والاجتماعية

في محاولة لاستيعاب البعدين الاقتصادي والاجتماعي في مجال مكافحة الإرهاب، حرصت الجزائر على انتهاج عدد من السياسات واتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها القضاء على الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للظاهرة. فعلى الصعيد الرسمي، قامت الدولة بتنفيذ سياسة اقتصادية جديدة استهدفت بالأساس رفع معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري. وقد تجسدت هذه السياسة التي بدأت تطبيقها منذ 2001 في ثلاثة برامج تنموية، كان أبرزهم برنامج المخطط الخماسي (2011-2014) والذي دعمته الدولة بغطاء نقدي قيمته 286 مليار دولار، تم إنفاق 45% منها على برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان.

وفي السياق ذاته، سمحت الدولة للمؤسسات الخيرية الإسلامية وللدعوة السلفية بتقديم المساعدات المادية والخدمات العينية للمواطنين في الأماكن الأكثر احتياجاً. كما أبقّت على الدور الاجتماعي للمساجد؛ إذ يقوم كل مسجد بجمع التبرعات وإنفاقها على المواطنين والأسر الفقيرة المقيمة في زمامه.

## 5- الخطاب الديني والإعلامي

يكشف مضمون واتجاهات الخطابين الديني والإعلامي بالجزائر عن إدراك الدولة لأهمية هذه الأدوات في إطار مواجهة الفكر المتطرف ومكافحة الإرهاب، والأهم من ذلك إدراكها للتباين الفكري والثقافي لجمهور الرأي العام الجزائري، وحرصها على التعامل مع هذا التباين بمرونة شديدة ودون أي محاولة لفرض خطاب أحادي الاتجاه، فبالنظر إلى الخطاب الديني نجد أن ثمة اتجاهات ومضامين مختلفة تقدمها الدولة أو تسمح بتقديمها عبر فاعلين آخرين لتناسب تباين الاتجاهات الفكرية الدينية للجزائريين، وهي في الأخير تراعي عدم تغذية الفكر المتطرف.

على مستوى الخطاب الديني الرسمي، فقد ركز هذا الخطاب على نبذ المغالاة والتطرف والعنف وإعلاء من قيم التسامح، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بعدة شواهد منها محتوى إذاعة القرآن الكريم الجزائرية، وكذلك مذكرة التعاون التي أعدتها الحكومة بين وزارات الداخلية والاتصال والتعليم والشئون الدينية؛ والتي قضت بإطلاق مواقع الكترونية على شبكة الإنترنت متخصصة لمكافحة الفتاوى المستعملة من قبل المتطرفين.

في المقابل سمحت الدولة بهامش محدود من المغالاة تبنته الدعوة السلفية التي تحرص -بتوجيهات من الدولة- على إبعاد أفكار أخرى أكثر تشدداً وتطرفاً قد تشكل نواة لنشاط إرهابي محتمل وهو ما يظهر بوضوح في خطابها المتعلق بسفر الشباب الجزائري للجهاد بالخارج، حيث يرفض علماء السلفية ومنظريها السفر للجهاد بالخارج بدعوى أنها معركة لا تخص مسلمي الجزائر.

وفي السياق ذاته، تستخدم الدولة قادة الفكر والرأي والأحزاب السياسية في حشد وتعبئة المجتمع ضد التطرف والإرهاب، سواء بدفعهم لإصدار بيانات وتصريحات تدين التطرف والإرهاب أو تخصيص المساحات الصحافية والإعلامية لهم لذات الغرض. كما تحظر الدولة نشر الصور أو المقاطع الفيلمية للأعمال الإرهابية، سواء في وسائل الإعلام الرسمية أو عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). ولا يفوت الدولة هنا استخدام الخطاب الترهيبية من إمكانية تكرار ما شاهدته الجزائر خلال العشرية السوداء.

## ثانياً: نقاط القوة في الاستراتيجية الوطنية الجزائرية

ترتكز الاستراتيجية الوطنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب على عدد من نقاط القوة التي أسهمت بقدر كبير في تمكين الجزائر من تجنب ويلات الموجة الإرهابية التي تجتاح محيطها الإقليمي مؤخراً، لعل أبرزها:

1- حاولت الاستراتيجية معالجة بعض نقاط الضعف التي شابته الاستراتيجية الوطنية المستخدمة عشية العشرية السوداء، فكانت أبرز المعالجات التي قدمتها الاستراتيجية الجديدة "إلغاء حالة الطوارئ" -والتي ظلت مسيطرة على المشهد الأمني في الجزائر منذ 1992 وحتى 2011- حيث أسهمت هذه الخطوة في دفع الأجهزة الأمنية نحو تطوير إمكاناتها وتحسين قدرات أفرادها لتناسب مع العمل في الظروف الطبيعية، وهو ما حدث بشكل كبير.

2- احتفاظ الاستراتيجية الجديدة بمبدأ تكامل سياسات وأدوات مكافحة الإرهاب، إذ لم تكتف هذه الاستراتيجية بالحلول والأدوات الأمنية فحسب، بل حرصت على معالجة الظاهرة عبر سياسات وأدوات أخرى، كان على رأسها السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

3- اعتماد مبدأ "المحاسبة"، إذ لم يحل تمسك نظام الرئيس بوتفليقة بأهل الثقة دون التزامه بحساب المقصرين في تنفيذ الاستراتيجية، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بوقائع مختلفة لعل أبرزها إقالة بعض قيادات دائرة الاستعلام والأمن وعلى رأسهم اللواء مهنا جبار رئيس مديرية الأمن المركزية للجيش (DCSA)، واللواء محمد مدين رئيس المخابرات، واللواء عبد القادر آيت وعرابي المسئول عن مكافحة الإرهاب والتجسس بالمخابرات الجزائرية، بالإضافة إلى عدد من قادة الجيش والمخابرات على خلفية اتهامهم بالتقصير.

4- التزام أقصى درجات المرونة خلال صياغة وتنفيذ الاستراتيجية الجديدة، وهو ما ظهر بوضوح في مراعاة طبيعة الدور الوظيفي الجديد للجيش الوطني والتي دفعت واضعي الاستراتيجية نحو إقرار سياسات تضمن تعزيز قدرات الجيش في مجال مكافحة الإرهاب.

### ثالثاً: نقاط الضعف في الاستراتيجية الوطنية الجزائرية

رغم ما حققته الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب من نتائج إيجابية ملموسة، تظل هناك بعض نقاط الضعف أو الثغرات التي تشوب هذه الاستراتيجية، والتي قد يتزايد تأثيرها السلبي مستقبلاً لاسيما في ظل تصاعد التحديات، وأبرزها:

1- إفراط الدولة في الاعتماد على القوى والأحزاب الدينية، سواء كحاضنة بديلة تضم أصحاب التوجهات الإسلامية أو كفاعل اقتصادي واجتماعي يقوم ببعض الأدوار الخاصة بالدولة، وهو ما قد يدفع نحو تعزيز نفوذ هذه التيارات في الشارع الجزائري، لاسيما في ظل إفساح المجال السياسي خلال السنوات الأخيرة والذي سمح لبعضها باكتساب شعبية حقيقية، بل ودفع بعضها وتحديدا حزب مجتمع السلم وحزب حركة النهضة الجزائرية وحزب حركة الإصلاح الوطني إلى تكوين تحالف سياسي إسلامي تحت اسم "تكتل الجزائر الخضراء".

2- تفرغ بعض آليات مكافحة الإرهاب من معناها ومن ثم إفقادها جزءاً أصيلاً من تأثيرها الإيجابي، ولعل المثال الأبرز على ذلك هو تعنت الدولة في تطبيق "ميثاق السلم والمصالحة"، حيث تقوم الدولة بحرمان الإرهابيين المدمجين بالمجتمع من ممارسة حقوقهم السياسية، الأمر الذي قد يحول دون عدول بعض الإرهابيين عن أفكارهم ويدفعهم للتمسك بمنهج الراديكالي والاعتماد على العنف كآلية لتغيير المجتمع.

3- الإفراط في التمييز الإيجابي للعاملين بالأجهزة الأمنية والجيش لضمان ولائهم، إذ يترتب على هذا السلوك عدد من الآثار السلبية لعل أبرزها إثارة حفيظة قطاع عريض من الجزائريين، لاسيما مع تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

4- غياب الأبعاد الحقوقي عن الاستراتيجية، والذي يدفع بدوره إلى تورط بعض العاملين بأجهزة الأمن في حوادث تعذيب وقتل خارج إطار القانون، خاصة في ظل تغاضي الدولة عن محاسبة المقصرين من رجال الأمن، وهو ما قد يدفع البعض للتفكير في الانتقام؛ ومن ثم يعيد إنتاج فكرة حمل السلاح وانتهاج العنف ضد الدولة.

5- الاستراتيجية لم تراع ضبابية المشهد السياسي الجزائري المتزايدة على خلفية تدهور الحالة الصحية للرئيس بوتفليقة وغياب الآليات التي تضمن تسليم السلطة لمن يخلفه.

6- في إطار تخفيف منابع تمويل الإرهاب حاولت الاستراتيجية الجزائرية قدر الإمكان محاصرة عيوب النظام البنكي بالجزائر وفرض المزيد من الرقابة على القطاع المصرفي، وذلك دون إيجاد حلول جذرية لمعالجة هذه العيوب التي تسهم بقدر كبير في توسيع الاقتصاد غير الرسمي الذي يصعب على الدولة تتبعه أو استئصاله.

### رابعاً: توصيات مقترحة

لا يمكن بحال من الأحوال إنكار النجاح الذي حققته الجزائر في تصديها للإرهاب عبر استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإرهاب، وهو أمر لا يحتاج لأكثر من الرجوع إلى أعداد العمليات الإرهابية التي تشهدها الجزائر سنوياً ومقارنتها بأعداد العمليات التي تشهدها دول المنطقة، إلا أن هذا لا يعني تحصيل الجزائر ضد احتمال حدوث انتكاسة قد تنتهي بدخولها دائرة الإرهاب من جديد، لاسيما أن الاستراتيجية التي تنتهجها الدولة الجزائرية تنطوي على عدد من الثغرات ونقاط الضعف التي تشكل تهديداً صريحاً للدولة، وعليه نطرح فيما يلي بعض التوصيات لتطوير هذه الاستراتيجية وتجنب سلبياتها:

- إعادة النظر في إفراط الدولة في الاعتماد على الأحزاب والحركات الدينية، لاسيما في تأدية الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والتي يجب على الدولة التمسك بتأديتها.
- تعميق البعد الحقوقي للاستراتيجية والذي يضمن تعزيز مشاعر الانتماء والشعور بالرضا لدى المواطنين، ومن ثم يدحض مشاعر الغضب والرغبة في الانتقام لدى البعض. كما يجب إعادة النظر في التمييز المبالغ فيه للعاملين بالأجهزة الأمنية والجيش والذي يستفز بدوره مشاعر السخط لدى قطاع كبير من الجزائريين.
- السعي لإصلاح القطاع المصرفي وميكنته، بحيث يسهل على الدولة تتبع حركة الأموال وتحجيف منابع تمويل الإرهاب.
- إعداد أكثر من سيناريو يضمن تسليم السلطة بشكل آمن في حال غياب الرئيس.

# 4

## استراتيجيات ومحركات مواجهة الفعل الإرهابي في تركيا

محمد عبد القادر خليل \*

اتسم التعاطي التركي مع قضية الإرهاب بخصوصية استثنائية بحسبان تركيا مثلت دولة داعمة للجماعات الإرهابية والتنظيمات الراديكالية على الساحات الجغرافية المجاورة، في وقت شهدت ساحاتها المحلية شيوع لظاهرة العمليات الإرهابية من قبل عدد متنوع من التنظيمات العنيفة التي تعددت أهدافها وتباينت أدواتها ووتيرة عملياتها، على نحو أفضى إلى ارتدادات عكسية على نمط التفاعلات المجتمعية وطبيعة المؤشرات الاقتصادية وكذلك على استراتيجيات المواجهة العسكرية وتكتيكات التحرك على الساحتين المحلية والإقليمية.

وعلى الرغم من أن موجات الإرهاب لم تنقطع خلال عام 2017 إلا أن وتيرته انخفضت على نحو واضح، بعد أن كانت قد تصاعدت بشكل غير مسبوق خلال عام 2016، حيث شهدت تركيا نحو 19 تفجيراً، تبنت "جبهة كردستان" ثلثها، فيما التلت الآخر تبناه تنظيم داعش، وهي هجمات في مجموعها ارتبطت بخلايا نائمة شابة أو أسراب هائمة حديثة السن، عملت على استغلال الثغرات الأمنية الضخمة التي عانت منها تركيا، واستهدفت الانتقام من تحولات سياساتها المحلية، التي عززت الانقسام المجتمعي بفعل تنامي تيارات مجتمعية داعشية الفكر والهوى، وانتقاماً من تبدلات سياساتها الخارجية الدراماتيكية على مسرح إقليم الشرق الأوسط.

وقد جاءت الهجمات الإرهابية التي شهدتها تركيا خلال العامين الأخيرين في شكل موجات تباينت في الارتفاع والخفوت، وتراوحت وتيرتها مع ميل دراماتيكي للصعود ثم التراجع النسبي. وبينما استأثر تنظيم "جبهة حرية كردستان" باستهداف المؤسسات العسكرية والشرطية، فإن تفجيرات "الدوكومجلار" (النساجون)، والذي يمثل ذراع "داعش" الاستخباراتية الطولى بتركيا، استهدفت المناطق السياحية والأماكن المكتظة بالأهداف الحيوية، على غرار ما شهدته عواصم غربية من تفجيرات انتحارية أو هجمات إرهابية، عبر تكتيكات مركبة ابتغت بث الرعب، وإيقاع أكبر قدر من الخسائر البشرية، للتأثير على الأوضاع السياسية، ومضاعفة الارتدادات الاقتصادية، بما من شأنه إعادة قدر أكبر من "الهيبة" المتآكلة للتنظيم، في ظل ضغوط متراكمة واجهتها مناطق حضوره الرئيسية.

### أولاً: أنماط الفعل الإرهابي في تركيا وارتداداته

ارتبط انتشار الفعل الإرهابي في تركيا بطبيعة السياسات التي دعمت تيارات الإسلام السياسي على مسرح عمليات الإقليم، وعملت على الساحة المحلية من أجل إعادة هندسة المجتمع، لتنتج تطرفاً مضاداً للتطرف العلماني، على نحو بات يعبر عن وهن "الدولة المتجزرة" أو "الدول العميقة" واستقواء "المجتمع المتدين".

\* مدير برنامج تركيا والمشرق العربي - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

وقد تعلق ذلك، على جانب آخر، بتوسع الحكومة التركية في استنساخ "النموذج الباكستاني"، الذي غالى في اختراق الجماعات الإسلامية ونسج علاقات معقدة مع تنظيم طالبان، ووظفه للسيطرة على الساحات المنفلتة في الجوار المباشر، وفي إطار خدمة المصالح الاستراتيجية. ترتب على ذلك أن شهدت مدن تركيا المختلفة خلال السنوات الخالية ما يشبه هجرة إسلامية كذلك التي شهدتها باكستان مع بدايات عقد الثمانينيات من القرن الخالي من قبل أنصار الحركات الإسلامية المتطرفة في العالم العربي، فيما الهجرة إلى تركيا شملت أسرابا من دول عربية وآسيوية وغربية، بما خلق تحديات مركبة بالنسبة للداخل التركي، وكذلك بالنسبة لدول الجوار والإقليم.

وتشير تقديرات إلى وجود أكثر من ثلاثة آلاف تركي في التنظيمات الجهادية الموجودة في سوريا، منهم ما بين 750 إلى 1000 شخص في صفوف تنظيم داعش. كما انتشرت الجماعات السلفية على نحو غير مسبوق في العديد من المدن التركية، ولم يكن ذلك مقصورا على بعض المناطق الريفية أو الهوامش الحدودية، وإنما أيضا شمل قلب أحياء بعض المدن الرئيسية، كحي الفاتح في مدينة إسطنبول.

وظهرت أيضا، مجموعات موالية للتنظيمات الجهادية في الجامعات التركية، كذلك التي أطلق عليها "الشباب المسلم"، وهم يضعون أفتحة سوداء على وجوههم، ويرتدون قبعات سوداء، ويقومون بالاعتداء على النشطاء والمجموعات الأخرى التي تعارض انتشار مؤيدي داعش في الجامعات التركية المختلفة، وبات هناك محلات تبيع هدايا تذكارية تحمل رموز داعش، مثل الرايات والملصقات والأعلام.

كما برزت خلال السنوات الماضية "شركات مشبوهة" تصدر شهادات عمل تمكن الجهاديين من الحصول على إقامة رسمية في تركيا لمدة عام، وكانت عناوين المقاهي التركية، التي يتم من خلالها التواصل مع عناصر الجماعات الجهادية، وتشهد عمليات تجنيد علني للمواطنين، معروفة ومنتشرة في أكثر من منطقة، سواء في إسطنبول أو في أغلب المدن الحدودية مع الأراضي السورية، والتي شكلت "ممرات أمنة" أو "طرق جهادية سريعة" للعناصر الراحبة في الانضمام للتنظيمات المتطرفة، سواء جاءوا من مدن تركيا المختلفة أو من مناطق قاعدية أخرى. وقد عانت تركيا من العديد من أنماط الفعل الجهادي، نناقشها فيما يلي.

### 1- ظواهر الإرهاب البدائي أو العشوائي

عانت تركيا خلال السنوات الخالية بفعل مناطق الجوار الملتهبة، وسياسات دعم التنظيمات الجهادية واستخدامها كأداة لخدمة مصالحها الإقليمية. عانت من انتشار قطيع من "الذئاب المنفردة"، تحرك على نحو فردي وعبر خلايا متناهية الصغر لاستهداف أية رموز أمنية ثابتة كانت أو متحركة، فضلا عن العديد من المؤسسات المحلية والأجنبية والمقرات الحزبية، بما شكل تهديدات متصاعدة الحدة لأجهزة الأمن التركية، التي واجهت عمليات يصعب التنبؤ بها أو تتبع مسارها أو الرصد المسبق لها، وذلك على جبهات ثلاثة، ترتبط من جانب أول بعناصر تنظيم داعش وتابعيه من الأتراك والأجانب، ومن جانب ثان، بأعضاء حزب العمال الكردستاني ومريديه، ومن جانب ثالث، بأعضاء ومناصري الأحزاب اليسارية المتطرفة في تركيا.

### 2- الأسراب الهائمة Swarming Birds

انتشرت في تركيا أيضا ظاهرة الجيوش الإرهابية الصغيرة أو الإرهابيين بدون قيادة، والذين يمارسون ما يمكن تسميته بـ"إرهاب النكاية" بهدف إلحاق الضرر بالحكومة التركية وذلك وفق عدد من التكتيكات:

**خطف الرهائن:** وتعد تكتيكات خطف الرهائن أقرب إلى عمليات التنظيمات اليسارية في تركيا، والتي قامت في مارس 2016 بخطف المدعي العام التركي محمد سليم كيراز، وقتلته حينما حاولت الشرطة التركية تحريره، في مكتبه بالقصر العدلي بإسطنبول.

**السيارات المفخخة:** تزايدت ظاهرة "السيارات المفخخة" في العديد من مدن جنوب شرق تركيا وكذلك في مدينة إسطنبول، بما شكل تحديا أمنيا كبيرا للقوات الأمنية التركية. ذلك أن هذه السيارات تستخدم في عمليات لاغتيال رجال الأمن وتدمير المنشآت الأمنية. فعلى سبيل المثال، قُتل شخصان وجرح العشرات في انفجار سيارة مفخخة أمام مبنى محكمة في مدينة أزمير غرب تركيا، وذلك في يناير 2017.

**استهداف البعثات الأجنبية:** عانت تركيا من استهداف البعثات الأجنبية، والتي مثلت أحد تكتيكات الأسراب الهائلة التي حاولت استغلال هذه الأحداث لإلحاق الضرر بصورة الدولة التركية، من ناحية، ولإعلان رفض سياسات الدول المستهدفة بعثاتها في الأراضي التركية، من ناحية أخرى. فرغم أن محاولة استهداف القنصلية الأمريكية في إسطنبول في يوليو 2016 لم يلحق أضرارا بالقنصلية، غير أنه عبر عن تنامي قدرات بعض العناصر الموالية للتنظيمات اليسارية على اختراق الحصون الأمنية التي تحيط بهذه الهيئات.

**استهداف المواقع السياحية:** تعرضت العديد من الأماكن السياحية في تركيا إلى حوادث إرهابية، فبالقرب من قصر «دولما بهجة»، الذي يضم مكاتب حكومية، في إسطنبول، ويعتبر معلما سياحيا، تم إطلاق نار في 9 أغسطس 2016، على مجموعة من السائحين، بما أثار المخاوف من أن يفضى ذلك إلى نمط مختلف من أعمال العنف قد تستهدف الأماكن السياحية، سيما أنه قد استخدم في الهجوم قنابل يدوية وبندقية آلية، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الحادث، بما يعكس طريقة «الطيور الهائمة» التي باتت تنتشر في تركيا.

وقد أفضى الهجوم على «ملهى إرينا» في إسطنبول في يناير 2017، إلى مقتل 39 شخص وإصابة ٧٠، أغلبهم من السائحين الأجانب، وقد كان ذلك ختاماً لعام افتتح فيه تنظيم داعش أيضا هجماته على الأراضي التركية، باستهداف وسط إسطنبول التاريخي في 12 يناير 2016، بما أدى إلى مقتل نحو 12 سائحا ألمانيا.

### ثانيا: العوامل المؤدية لتزايد الأعمال الإرهابية في تركيا

#### 1- تصاعد الراديكالية في المجتمع

شهدت تركيا على مدى السنوات الخالية صعود لظاهرة «التشدد الديني» وتنامي التيارات الراديكالية في أوساط المجتمع، وذلك في ظل تعاضم أثر السياسات التي تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية، وأفضت إلى تحول البلاد خلال السنوات الماضية إلى «ممر آمن» للحركات الجهادية والتيارات العنيفة، بما شكل، من ناحية، بيئات حاضنة لجماعات وتيارات متطرفة، وأفضى، من ناحية أخرى، إلى انتشار التعاطف مع بعض الحركات الجهادية التي تقوم بعمليات إرهابية على الساحتين الإقليمية والدولية، وذلك على النحو الذي ترتب عليه تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية على الأراضي التركية، وبروز ظواهر طارئة من قبيل تزايد أعداد الأتراك المنضوين في التنظيمات الجهادية أو ما يعرف بـ«الدواعش الأتراك».

#### 2- المقاتلون الأتراك

ثمة مجموعات من المواطنين الأتراك انخرطوا سابقا في ميادين الصراع في أفغانستان والبوسنة والعراق، وقد تحولت قطاعات ليست قليلة من هؤلاء لاحقا إلى الميدان السوري مع تصاعد حضور الجماعات الجهادية، ومثلوا عناصر جذب وتجديد لمجموعات أخرى للقتال في ميادين القتال القريبة.

ومع تزايد وتيرة تراجع حضور تنظيم داعش والعديد من التنظيمات الجهادية الأخرى، ثمة مؤشرات أوضحت تصاعد ظاهرة «الهجرة العكسية» إلى الوطن الأصلي في العديد من المدن التركية، بما طرح مشكلات أكبر تتعلق بعدم إمكانية إحكام السيطرة على هؤلاء كونهم يتوزعون على خريطة واسعة من الجغرافيا التركية، سيما أن قطاعات ليست هينة منهم غابت عن الساحة التركية لمدد ليست بالقصيرة، ولا تمتلك الأجهزة الأمنية بحقها سجلات تاريخية تثبت أو تنفي شبهة الانخراط في صفوف جماعات إرهابية.

#### 3- المقاتلون الأجانب

شكلت الأراضي التركية نقاط عبور رئيسية من وإلى الأراضي السورية والعراقية على مدى السنوات الماضية. وقد شملت هذه الحركة طيفا واسعا من المقاتلين الأتراك والعرب والأوروبيين والشيشانيين والأوزبك والقوقازيين، الذين دخلوا بعلم السلطات التركية إلى الداخل التركي. ووفقا لتحليل

الأكاديمية العسكرية الأمريكية "ويست بوينت" West Point لأكثر من 4,600 من تسجيلات عناصر داعش، فإن 93 في المائة من المقاتلين الأجانب المسجلين قد دخلوا إلى سوريا عن طريق ستة مدن حدودية مختلفة، هي: يايلاداغي، أتميا، أعزاز، الرعي، جرابلس، وتل أبيض.

وبالنسبة لكثير من المقاتلين الأجانب، كانت مدينة إسطنبول هي المحطة الأولى للدخول، قبل أن يقوم أفراد داعش بتقديم التسهيلات وترتيب السفر إلى مدينتين رئيسيتين بالقرب من الحدود هما شانلي أورفا وغازي عنتاب. ومن هاتين المدينتين ينتقل مقاتلو داعش إلى كِلَز أو البيلي أو كركميش أو أكالكلي.

#### 4- ثمن التخلي عن التنظيمات الجهادية

تعد تركيا من أكثر دول الإقليم التي دعمت التنظيمات الراديكالية حيث فتحت الحدود المشتركة مع سوريا على مصراعيها أمام حركتها، وتحولت أغلب المدن الحدودية إلى مناطق تمركز وإقامة للعديد من عناصر الجماعات الإرهابية، التي استخدمت هذه المدن للتجنيد واستقطاب المقاتلين، خصوصا الأتراك.

وقد تلقي العديد من "المقاتلين الأتراك" المنخرطون في الصراع المسلح تدريبات سابقة في أفغانستان والشيشان والبوسنة، وهو ما طرح عددا من الإشكاليات من نوعية "العائدين من سوريا والعراق"، والتي غدت تثير المزيد من الهواجس الأمنية لدى الجانب التركي. ذلك بسبب السياسات التركية التي أفضت إلى تراجع ضخم في قدرات تركيا الأمنية والعسكرية، جراء سياسات تعزيز الانقسام داخل صفوف الجيش التركي، واعتقال أكثر من نصف جنرالاته، وإلغاء المدارس العسكرية، وتوسعة مجال دخول خريجي المدارس الدينية إلى الأجهزة والمؤسسات الأمنية. بالإضافة إلى توزيع الجهد العسكري بين مدن جنوب شرق تركيا، و"مدن القلب"، ومناطق الحدود الرخوة، وفي الميدانين السوري والعراقي، بما أفضى إلى ثغرات أمنية كبرى، وخلل هيكلية في قدرات المؤسسات الأمنية التركية وسياساتها الاستباقية.

#### 5- أدوار جمعيات أهلية تركية

لعبت بعض الجمعيات الأهلية التركية أدوارا رئيسية في تهريب المقاتلين من تركيا إلى سوريا. وتعد تركيا حسب العديد من التقديرات واحدة من أكثر البلدان التي تصدر مقاتلين لساحات الصراع في دول الجوار الجغرافي، وأشارت صحيفة "دوفار" التركية مؤخرا إلى وجود نحو مائتي سيدة تركية فقدن أزواجهن في القتال الدائر في سوريا، ونحو 600 طفل تركي تتراوح أعمارهم بين عامين و12 عاما يعيشون في مناطق خاضعة لسيطرة التنظيم الإرهابي في سوريا.

وثمة العشرات من الخلايا الموجودة في تركيا وترتبط بتنظيم داعش، وتعتمد على هذه الجمعيات في مدن عديدة كمدينة أديامان، وقد تم مساعدة خلايا داعش في المدينة من قبل مؤسسة المساعدات الإنسانية (IHH)، وهي منظمة إسلامية غير حكومية تسيطر على جزء كبير من المساعدات التركية المقدمة إلى سوريا. وبعض العناصر المرتبطة بهذه الجمعيات كانت تعمل سابقا مع تنظيم القاعدة، كما أن ثمة عناصر من ضمن هؤلاء الأفراد انفصلوا عن الخلايا التي كانت تربطهم بالتنظيمات الجهادية لإنشاء خلايا مستقلة.

وقد أشارت تحقيقات إلى أن هناك العشرات من مسؤولي عمليات التجنيد للتنظيمات الجهادية في العديد من المدن التركية، حيث يتم استهداف الشباب التركي من خلال إنشاء المراكز الدينية بطريقة غير قانونية. وذكرت شبكة "سي إن إن ترك" أن قدامى المحاربين من المجاهدين الأفغان والأتراك الذين كانوا في باكستان في السابق قد شاركوا في العديد من الخلايا الجهادية في تركيا.

وقد تم ضبط خلية كبيرة تنتمي لداعش، مقرها أديامان، تورطت بصورة مباشرة في تنفيذ ثمانية هجمات من بين عشرة هجمات باستخدام القنابل في تركيا، فضلا عن هجومين فاشلين على الأقل. وتكونت المجموعة من حوالي 31 عضوا أساسيا من بلدين مختلفين هما تركيا وألمانيا. وعكست بنية القيادة في الجماعة نفسها المجموعات الفرعية التركية لداعش داخل سوريا.

وقد أوضحت تقديرات أمنية أن داخل "الخلايا الداعشية" في تركيا يتم تعيين مجند محلي لديه معرفة بمجتمع المجندين، ومن ثم يتم دعوتهم لحضور الدورات التدريبية الدينية. وبعد ذلك يحضر المجندون هذه الدورات لمدة أربعة أشهر، قبل أن يعلنوا رسمياً الولاء لداعش. ثم يتم إرسال المجندين إلى سوريا إما عن طريق "غازي عنتاب" أو شانلي أورفا، قبل أن يلتقي عضو داعش بهم على الجانب الآخر من الحدود. وبعد ذلك يوضع المجندون في الوحدات الناطقة بالتركية، لاستكمال التدريب العسكري والروحي، ويستكمل المجندون التدريب الذي بدأ في تركيا قبل إرسال بعضهم للقتال في سوريا.

ولم يتعلق ذلك بتنظيم داعش وحسب، وإنما نشط أيضاً مقاتلو جبهة فتح الشام التابعة لتنظيم القاعدة وحركة "أحرار الشام" عبر جمعيات أهلية تركية في استقطاب المجندين للقتال في الميدان السوري. وقد توسعت وتنوعت مهام العناصر التابعة لهذه المنظمات، فثمة من تخصص في عمليات الدعم اللوجستي ونقل المواد وتهريب الأفراد على جانبي الحدود، فيما نشط البعض الآخر في تلقي تدريبات في سوريا ثم العودة لتركيا للقيام بعمليات التجنيد وإلقاء الدروس الدينية. وقد تراوحت الفئة العمرية لهؤلاء ما بين 16 إلى 40 عاماً.

### ثالثاً: استراتيجيات تركيا في مواجهة التنظيمات الإرهابية

تأخرت الاستجابة الحكومية، حيث لم تبدأ في شن هجمات على شبكات داعش داخل تركيا حتى مارس 2015، كما تأخر التحاق السلطات التركية بالتحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في سوريا، ولم تفتح قاعدة انجريك الجوية لقوات التحالف ضد تنظيم داعش حتى يونيو 2015. وقد ترتب على هذا التأخر أن استطاعت بعض الجماعات أن تخلق نطاقات لتحقيق الربح عبر التجارة مع هذه المناطق الحدودية في تجارة النفط والآثار وعمليات الإحلال والتبديل وصيانة المعدات العسكرية.

وقد أثمرت تركيا منذ فترة طويلة بالتساهل، إن لم يكن التواطؤ التام، مع تنظيم داعش خلال الفترة السابقة على أغسطس 2016، بما أدى إلى تفاقم مشكلات أمنية نتجت عن سياسات "الأبواب المفتوحة"، التي سمحت للمقاتلين والإرهابيين بالتحرك بحرية نسبية عبر الحدود، وتنامي تجارة التهريب. وقد انضمت تركيا رسمياً إلى الحملة العسكرية ضد داعش في أغسطس 2016، حيث تدخلت القوات التركية مباشرة في سوريا في أغسطس 2016، من أجل السيطرة على طول الشريط الحدودي التركي في العمق السوري وصولاً إلى مدينة الباب.

وقد ترتب على ذلك أن قُتل أكثر من 70 جندياً تركيا. وفي ديسمبر 2016، أحرق جنديان تركيان كانا محتجزين لدى تنظيم "داعش"، بما أضعف من صورة الجيش التركي الذي احتاج نحو 184 يوماً لكي يسيطر على مدينة الباب السورية. وقد تنوعت تكتيكات مواجهة تركيا للتنظيمات الإرهابية التي استهدفت شن هجمات داخل المدن التركية، نشير فيما يلي إلى أبرزها.

#### 1- على الصعيد الداخلي

##### أ- سد الثغرات

عملت تركيا على استهداف البنية التحتية السابقة التي سمحت للجماعات الجهادية باختراق الحدود والمدن التركية، كما أقدمت على بناء أسوار وعززت تمركزاتها بالقرب من المناطق الرخوة على الحدود مع سوريا وإيران. كما عملت على تعزيز التحركات الأمنية على الجانب التركي من الحدود، وسعت في نفس الوقت إلى توسعة مناطق السيطرة والتحكم داخل سوريا والعراق.

كذلك، تحركت تركيا أمنياً من أجل وضع حد لأدوار العصابات المنظمة التي أدت أدواراً مركزية في توسع تجارة الحدود بين سوريا وتركيا. هذا فيما أقدمت تركيا من جانب آخر على تشديد إجراءات العبور عبر المعابر الحدودية الرسمية من وإلى ميادين القتال في سوريا، وذلك بعد أن كانت مطارات تركيا ومعابرها طيلة سنوات الحرب في سوريا تشكل محطات رئيسية للمقاتلين.

##### ب- فرض حالة الطوارئ

فرضت تركيا حالة الطوارئ في جنوب شرق البلاد بعد أحداث مدينة سروج بمحافظة شانلي أورفا جنوب البلاد في يوليو 2015، ثم من خلال تعميم حالة الطوارئ في عموم البلاد بعد محاولة الانقلاب التي شهدتها تركيا في يوليو 2016. وأقدمت أيضا على توسيع صلاحيات القوات الأمنية، بما أسهم في القدرة على استهداف العديد من الخلايا الإرهابية التي كانت منتشرة في تركيا. وخلال عام 2017، قامت قوات الأمن باعتقال العشرات من المجموعات الإرهابية في مختلف المدن التركية.

وفي جنوب شرق تركيا، تم تكثيف العمليات العسكرية على نحو غير مسبوق واستهدفت كافة المدن التي ينتشر فيها مسلحو حزب العمال الكردستاني. وفرضت حصارا إعلاميا كاملا على الأحداث في هذه المناطق. وعلى الرغم من ارتفاع وتيرة الخسائر الاقتصادية وتدمير جزئي للبنية التحتية في بعض المدن، غير أن القوات الأمنية التركية نجحت في الحد من عمليات العنف في هذه المدن.

### ج- مواجهة اختراق الأجهزة الأمنية

شهدت تركيا قيام عناصر متشددة باختراق مؤسسات أمنية وعسكرية، انعكس ذلك في حادثة اغتيال السفير الروسي في تركيا، في 10 ديسمبر 2016، ترتب على ذلك أن أقدمت السلطات التركية على إجراء عملية تطهير واسعة لأجهزة الأمن، وقد وسعت من أدوار الأجهزة الاستخباراتية. كما استطاعت القوات الأمنية التركية من خلال اختراقها صفوف العديد من الجماعات الجهادية، في تسهيل عملية خروج مجموعات من الأراضي السورية إلى ميادين صراع أخرى، حتى لا توجه عملياتها إلى المدن التركية القريبة من الحدود السورية والعراقية، سيما بعد انهيار تنظيم داعش وتراجع حضوره.

### 2- التعاون الاستخباراتي مع الفواعل الإقليمية والدولية

عمدت تركيا إلى توثيق التعاون الاستخباراتي مع العديد من الفواعل الإقليمية والدولية مستغلة في ذلك حاجة العديد من القوى الغربية إلى تعزيز قدرات تركيا الاستخباراتية، حتى توقف طوفان الهجرة غير الشرعية إلى الشواطئ الأوروبية، وكذلك لكي تتخذ المزيد من الإجراءات الاحترازية في مواجهة العناصر الإرهابية التي تسعى إلى هجرة عكسية إلى الدول الغربية من أجل القيام بعمليات إرهابية، وقد عكس ذلك وتيرة هذه العمليات خلال عام 2017.

لجأت البلدان الأوروبية إلى العديد من التدابير الأمنية التي من شأنها التعاطي مع تصاعد تحدي الجماعات الإرهابية، بما أفضى إلى تكثيف العمليات العسكرية على ساحة الشرق الأوسط في مناطق تركز تنظيم داعش. كما تشددت البلدان الأوروبية في التعاطي مع قضية اللاجئين، ووقعت اتفاقا مع تركيا بهذا الخصوص في مارس 2016. وترتب على ذلك أن تبنت تركيا تدابير أمنية غير مسبقة فيما يخص عملية منح تأشيرات الدخول إلى أراضيها، وتصاعدت عمليات تتبع مواطني البلدان الأوروبية على ساحة المعارك في سوريا والعراق.

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا السياق بتصعيد أطر تعاونها المعلوماتي والاستخباراتي مع تركيا. وثمة تصريحات رسمية في هذا السياق تشير بوضوح إلى أن مسار التقدم الذي حققته تركيا في مواجهة الجماعات الإرهابية ارتبط بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة التي عززت قدرات تركيا الاستخباراتية بفعل المعلومات التي وفرتها لها بشأن تحركات التنظيمات الجهادية.

كما عززت تركيا من حضورها العسكري المباشر داخل الأراضي السورية والعراقية، ووثقت تعاونها الأمني والعسكري والاستخباراتي مع روسيا وإيران، بما وفر للأجهزة الأمنية مصادر متنوعة للمعلومات مع مختلف الفواعل الإقليمية والدولية التي تتحرك في الميدان السوري.

وعلى الرغم من التقدم الذي حققته تركيا في مواجهة التنظيمات الإرهابية خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، غير أن ثمة إشكاليات لا تزال تتضاعف بسبب عدم توافر استراتيجية للتعاطي مع هذا التحدي بعيدا عن المقاربات الأمنية، حيث تغيب "الاستراتيجية الناعمة" اللازمة لمواجهة تغلغل أفكار التنظيم في أوساط المجتمع التركي، حيث يتركز الجهد التركي الآن فيما يخص الأمن الفكري لمكافحة التطرف على إدارة الشؤون الدينية من خلال نشر الخطب والتقارير التي تهاجم التنظيمات الجهادية، وليس هناك تأكيد بشأن فاعلية هذه الجهود وتأثيرها.

## السياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب والتطرف... تحديات وفرص ضائعة

د. عادل عبد الصادق\*

في الثامن عشر من شهر ديسمبر 2017 أعلن الرئيس الأمريكي ترامب عن الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي، والتي جاءت تحت عنوان «أمريكا أولاً»، وهو ما يعكس رؤية الإدارة الحالية على مستوى السياسات والتطبيقات لإدارة حل المعضلات الأمنية الأمريكية، والسيطرة على الهاجس الأمني الداخلي في مواجهة الأعباء الخارجية، وهو الأمر الذي يظهر في وضع السياسات التي تضع الأهداف العامة والتي تجمع بين الاستمرارية والتغيير. وتعد قضية التطرف والإرهاب من القضايا الأمنية الصاعدة في الاهتمام الأمريكي في الداخل والخارج، والتي تفرض تبني استراتيجية «احتواء» قابلة للتنفيذ في مواجهة تحديات وفرص تفعيلها.

### أولاً: استراتيجية رد الفعل

على الرغم من أن الحملة الأمريكية ضد تنظيم القاعدة بدأت قبل هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية إلا أنه بعد حدوثها أطلقت الولايات المتحدة حملتها العالمية في مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من مرور ما يزيد عن ستة عشر عاماً على تلك السياسات إلا أنها مازالت في حالة «حرب» في الخارج، ومازالت تعاني من تصاعد في التهديدات الداخلية، سواء ممن ينتمون للتنظيمات الإرهابية الإسلامية المتشددة أو عبر ظهور مخاطر أمنية إرهابية جديدة من قبل تيارات أخرى، أو تصاعد معدلات الجريمة المحلية، الأمر الذي يكشف أن عملية مكافحة الإرهاب أو التطرف في حاجة ملحة إلى المراجعة، خاصة أنها استمرت مع ولاية ثلاث إدارات أمريكية متتالية، إدارة بوش الابن، وإدارة أوباما، ثم إدارة ترامب، مع بعض الاختلافات في الأسلوب.

وبدت تلك الجهود واضحة في ظل إدارة الرئيس كلينتون حين أصدر الكونجرس الأمريكي عام 1996 تشريعاً يفرض عقوبات اقتصادية على منظمات إرهابية، إلى جانب سن قانون «مكافحة الإرهاب وتفعيل عقوبة الإعدام»، والتي عرفت بمجموعة «تدابير مكافحة الإرهاب». وكان جزء منها موجه فقط ضد المتطرفين الذين «يعرفلون عملية السلام في الشرق الأوسط». لكن سياسة الولايات المتحدة لمكافحة تكتيكات التنظيمات الإرهابية شهدت تغييرات مهمة، خاصة عقب التفجيرات الإرهابية للسفارات الأمريكية في أفريقيا في عام 1998، والتي دفعت الولايات المتحدة لاتخاذ أول رد فعل عسكري ومباشر ضد تنظيم القاعدة. وقد دشّن ذلك لسابقة مهمة، تمثلت في القيام بشن هجمات ضد «جماعة إرهابية» وليس ضد «دولة» معادية، والموافقة على عملية «اغتيال بن لادن» على الرغم من حظر القانون الأمريكي الاغتيال خارج نطاق القضاء، والذي صنف على أنه «قائد عسكري» للعدو. وكان ذلك قبل ثلاث سنوات من إعلان «بوش» الحرب على الإرهاب.

وخلال ولاية بوش الابن وقعت هجمات 11 سبتمبر. وكانت تلك الهجمات هي الأكثر دموية في تاريخ الإرهاب وأكبر خسارة في الأرواح على الأراضي الأمريكية منذ الحرب الأهلية. وأدى فشل الأجهزة الاستخباراتية في التنبؤ بتلك الهجمات إلى تغيير جذري في التعاطي مع الأجهزة الأمنية وطبيعة دورها، وحدود التدخل الأمريكي في الخارج.

\* خبير بوحدة الدراسات الأمنية والعسكرية، بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

ومن الملاحظ أنه لم تظهر استراتيجية واضحة المعالم لمكافحة الإرهاب، بل كانت بدلا من ذلك محاولة يائسة لمنع هجوم آخر مماثل أو أكبر، وتحولت إلى مجرد ردود أفعال غير متنسقة وغير قابلة على الاستدامة.

وعملت إدارة بوش على وضع الإرهاب على رأس أولوياتها؛ فقامت بتعبئة كافة الجهود الداخلية، وبتوفير غطاء تشريعي من الكونجرس، والذي وافق بدوره على استخدام القوة العسكرية ضد المسؤولين عن هجمات 11 سبتمبر. وذلك من قبيل أنها في حالة «إعلان حرب». وتغير الهدف من مجرد معاقبة الإرهابيين، إلى العمل على تدمير تنظيم «القاعدة»، ومهاجمة الدول التي توفر له ملاذا آمنا. وشمل تعريف «العدو» الدول التي صنفت على أنها «محور الشر»، وهي إيران والعراق وكوريا الشمالية. وهو الأمر الذي مهد إلى غزو العراق خارج نطاق الأمم المتحدة. وعملت إدارة بوش في الولاية الثانية على تبني عقيدة أن العمل على انتشار الديمقراطية هو السبيل لمكافحة الإرهاب، والذي ينمو كما ترى في بيئة استبدادية، وذلك مع محاولة لتجنب تحويل مكافحة الإرهاب إلى حرب على الإسلام.

وفي الداخل، قامت إدارة بوش باستحداث وزارة «الأمن الداخلي»، واتخذت إجراءات لمراقبة التجمعات الإسلامية، وبدأت المراقبة الإلكترونية على المواطنين على الرغم من كونها غير فعالة وغير قانونية، ومتناقضة مع القيم الأمريكية.

وسعت الإدارة الأمريكية إلى القضاء بشكل نهائي على معسكرات تنظيم القاعدة واعتقال زعيمها وباقي أعضائها ومحاكمتهم عسكريا، وضرب كل مجموعة إرهابية في أي مكان من العالم وفقا لمبدأ «الضربات الاستباقية»، ومطاردة الدول التي تساعد الإرهاب أو تؤويه. وتم رفع شعار بوش (الابن): «إما أن تكونوا معنا أو مع الإرهاب» على كل دول العالم.

ومع وصول إدارة أوباما بدأت عملية التشكيك في مدى قدرة الآلة العسكرية في مكافحة الإرهاب، ومدى فاعلية ما أطلق عليه «الحرب العالمية على الإرهاب». وبدأت إدارة أوباما في العمل على إفساح الطريق لتوظيف القوة الناعمة في مكافحة الإرهاب في إطار دعم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. وتم ذلك عبر ما دعمته من تغيير إبان ما عُرف «الربيع العربي» من أجل إيصال ما أطلقت عليه الإدارة الأمريكية «الإسلام المعتدل» إلى السلطة. ومن ثم كان التغيير في إدارة أوباما تغيرا طفيفا، واستكمالا لما أقدم عليه سلفه بوش في ولايته الثانية فيما عُرف «الشرق الأوسط الكبير». وعلى الرغم من إعلان أوباما أن هدفه إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان، إلا أنه لم يستطع إحراز تقدم سوى تمكنه من اغتيال أسامة بن لادن، بالإضافة إلى تردي الأوضاع بعد سقوط طالبان، وتزايد حجم الخسائر البشرية والمادية، وعدم وجود أفق للخروج. وعلى الرغم من ذلك اضطر أوباما لإرسال تعزيزات عسكرية في إطار جدول زمني للانسحاب.

وأعطى رفض العراق التوقيع على اتفاقية أمنية لحماية القوات الأمريكية من الملاحقة القضائية الفرصة لأوباما لعودة تلك القوات من الخارج. لكن بعد مرور عامين تغيرت الاستراتيجية مع حالة الاضطراب في دول «الربيع العربي»، وصعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتوالي حالات الاضرابات الأمنية في سوريا والعراق ومصر وليبيا واليمن.

وتم تشكيل التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، وبتجديد العمليات العسكرية في العراق لمنع وقوع المزيد من الخسائر، ومنع تحول العراق إلى قاعدة جديدة للعمليات الإرهابية ضد الغرب بعد انهيار الجيش العراقي في مواجهة داعش.

وقد زادت إدارة أوباما من عمليات القتل المستهدف خارج نطاق المحاكمات للقادة والكوادر الذين يشتبه في انتمائهم للجماعات الإرهابية، والاعتماد على الغارات الجوية والعمليات الخاصة والطائرات بدون طيار.

### ثانيا: استراتيجية أمريكا أولا

ورث ترامب عن سلفه أوباما حربا في أفغانستان، وحملة عسكرية مستمرة ضد داعش، والتورط في الحرب الأهلية في اليمن، إلى جانب الالتزامات العسكرية في أماكن أخرى من العالم. وهو ما اعتبره ترامب تكلفة باهظة بلا مقابل. وقاد ترامب جهود محاربة داعش في إطار

التحالف الدولي، وأنهى الدعم للمعارضة السورية، وخفض التركيز على القوة الناعمة وحقوق الإنسان، وتبني تعريفاً أوسع للعدو ليشمل الإرهاب الإسلامي الراديكالي فقط، وفرض حظر مؤقت على السفر من 9 دول إسلامية إلى الولايات المتحدة.

ورأى ترامب أن الإرهاب الإسلامي تهديد أجنبي يجب على أمريكا أن تحمي نفسها من خلال حدود أقوى، وتعزيز القيود المفروضة على السفر، وتخفيض تدفقات اللاجئين والهجرة، والفحص الشديد لأولئك الذين يريدون أن يأتوا إلى الولايات المتحدة، وهو يرى أيضاً أن تصاعد الإرهاب في أوروبا ارتكز على وجود مستوى عالٍ من الوجود الإسلامي بها وفقدان السيطرة على الهجرة والمهاجرين.

وأكد ترامب على هدفه حماية الشعب ونمط الحياة والمصالح الأمريكية، والتي يمكن أن تتحقق إن أدرك الشعب الأمريكي أن المنافع من التحولات العالمية لا تعني أن تتجاهل الولايات المتحدة حقوقها واجباتها كدولة ذات سيادة وأن تعمل كذلك على تعزيز أمنها.

ويرى ترامب أن الأعداء يستغلون الحرية والنظام الديمقراطي للإضرار بالولايات المتحدة، كسعى كوريا الشمالية إلى تعزيز قدراتها لتقتل الملايين من الشعب بسلاحها النووي، ودعم إيران للجماعات الإرهابية، وسعى التنظيمات المتشددة، مثل تنظيم داعش، لنشر أيديولوجيتهم للكراهية و«التطرف»، واختراق المجتمع الأمريكي.

وأصبح الفاعلون من غير الدول يعملون كذلك على تقويض النظام الاجتماعي من خلال المخدرات وشبكات الهجرة غير الشرعية، والتي تشكل منصة لارتكاب جرائم العنف والآلاف من القتلى كل عام من الشعب الأمريكي واستهداف مصادر قوة الولايات المتحدة، وسرقة حقوق الملكية الفكرية والمعلومات الشخصية والتدخل في العمليات السياسية، والقطاعات المدنية والبحرية والجوية، وهو ما يجعل البنية التحتية الأمريكية في خطر، ويهدد بالتأثير على حياة الشعب الأمريكي.

ومن ثم، فإن العمل على إعادة الاستقرار والسيطرة على الحدود تمثل خطوة أولى في اتجاه حماية الأراضي الأمريكية وتعزيز السيادة الأمريكية، ومنع خطر التعرض للأخطار النووية والكيميائية والبيولوجية، ومنع وصول الإرهابيين إلى الأراضي الأمريكية، وتعزيز قوة الردع اللازمة لمواجهة الأخطار المحتملة قبل وصولها، وضرب الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود، وتدمير شبكات الدعم لهم، واتخاذ خطوات سريعة لتعزيز استجابة الشعب الأمريكي لمواجهة الأخطار الطبيعية، والعمل على بناء ثقافة الجاهزية والاستعداد داخل كل الأجهزة الحكومية والبنية التحتية والبنى السياسية والاقتصادية.

### ثالثاً: سياسات المواجهة

لاشك أن الجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب والتطرف هي عملية تراكمية، إلا أنه في ضوء استراتيجية ترامب للأمن القومي هناك إجراءات عدة لتعزيز الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب والتطرف، نوجزها فيما يلي:

- دعم أمن الحدود؛ عبر العمل على بناء جدار عازل مع الحدود المكسيكية، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة والدفاعات متعددة الاستخدامات، واتساع تعاون الولايات المتحدة مع حلفاء الولايات المتحدة لتعقب المشتبهين قبل دخولهم.

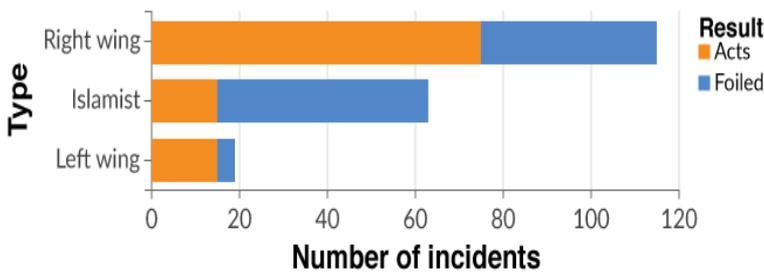
- تعزيز القدرة على تدقيق والتحقق من اللاجئين والمهاجرين، والزائرين الأجانب، وذلك من أجل التمكن من عدم تشكيلهم خطراً على الأمن القومي أو السلامة العامة، ووضع إجراءات أمنية عالية للعمل على ضمان بقاء الأفراد الخطرين خارج حدود الولايات المتحدة، إلى جانب تعزيز القدرة على جمع المعلومات والتحليل لتحديد هؤلاء الذين تمكنوا بالفعل من دخول الولايات المتحدة.

- تفعيل قوانين الهجرة؛ سواء على الحدود أو في الداخل وذلك للعمل على تحقيق ردع فعال ضد الهجرة غير الشرعية وتعظيم الجهود لتحديد واحتواء الاحتيال في عملية الهجرة، في إطار تكامل الأطر المنظمة للهجرة.

- دعم أمن وسائل النقل والاتصال؛ من خلال العمل على تحسين القدرة على جمع المعلومات وتشاركها بين أجهزة الحكومة الأمريكية، ومع الشركاء الأجانب لتعزيز الأمن في الطرق العامة والتي هي القناة الأساسية لعبور الأفراد والبضائع، وأن يتم العمل على الاستثمار في التكنولوجيا لاحتواء الأخطار الصاعدة في الملاحة الجوية والطائرات والطرق وقطاعات المواصلات البحرية.
- تعزيز الأمن السيبراني؛ من خلال الاستفادة من المجتمع المفتوح والتقدم في تشفير الاتصالات والإنترنت بهدف مواجهة استخدام الإرهابيين للإنترنت في التجنيد والتعبئة والتمويل للقيام بعملياتها الإرهابية داخل الولايات المتحدة، ومحاربة داعش والجماعات الإرهابية حتى بعد هزيمتهم الميدانية في سوريا والعراق.
- تعطيل مؤامرات الإرهاب؛ عبر دعم الجهود الاستخباراتية وتشاركها محليا وبالتعاون مع الشركاء الأجانب للعمل على تعزيز الجبهة الداخلية بما فيها الأمن الداخلي وتعزيز القانون للعمل على وقف وإبطال الأنشطة الإرهابية قبل حدوثها.
- أخذ رد فعل مباشر؛ من خلال قيام الجيش الأمريكي بالتعاون مع الوكالات الأمنية الرديفة بالقيام بعمل مباشر ضد الشبكات الإرهابية وتعقب الإرهابيين الذين يشكلون خطرا على الأمن الداخلي وأمن الشعب الأمريكي.
- استئصال المناطق الآمنة للإرهابيين؛ وذلك من قبيل أن الوقت والأرض يسمحان للحركات الجهادية للتأمر، واتخاذ إجراءات مباشرة ضد خطابهم الديني، والعمل على منع ظهورهم مرة أخرى، والعمل على تعقبهم في شبكاتهم الرقمية والعمل مع الشركات الخاصة لمواجهة تحديات الإرهابيين والمجرمين.
- قطع مصادر القوة للجماعات الإرهابية؛ من خلال العمل على تعطيل موارد الدعم المالي لها، والعمل على وقف تمويلهم وحماية الولايات المتحدة ونظامها المالي الدولي من الخطر، وإصابة قدرتهم على تجنيد الشباب، ومكافحة أيديولوجية الشر التي تقودها الجماعات الجهادية ومواجهة خطاباتهم المتطرفة.
- تشارك المسؤولية مع الحلفاء والشركاء الذين هم عرضة أيضا لاستهداف الجماعات الإرهابية، والاستمرار في المشاركة في مقاومة هذه الجماعات، ومساعدة الحلفاء على تطوير وتوسيع المسؤولية لتعزيز قدرتهم في مواجهة تلك الجماعات.
- مكافحة الراديكالية والتجنيد، من خلال العمل على نشر قيم المجتمع الأمريكي الواحد، ومكافحة أيديولوجيات العنف عبر تحسين الثقة في تنفيذ القانون والقطاع الخاص والمواطنين الأمريكيين، وعمل الأجهزة الأمنية الأمريكية وخبراء الأمن الداخلي على دعم الأنظمة الأمنية الأخرى وتقديم معلومات واضحة وفعالة حول الراديكالية.

## Domestic terrorism incidents by type

2008-2016



Data: The Investigative Fund  
Graphic: Scott Pham/Reveal

### رابعاً: تحديات المواجهة

أ- لا يتم وصف الأعمال الإرهابية المحلية من قبل الادعاء الفيدرالي على أنها أعمال إرهابية، بل يتم معالجتها وفق القوانين الجنائية التقليدية مثل قوانين مكافحة جرائم الكراهية، وهو ما يجعل هناك ازدواجية في التعامل مع الحوادث الإرهابية المتشابهة، والتي تصنف فقط وفق جنسية أو دين مرتكبها؛ فحوادث إطلاق النار يتم تضمينها في إطار الجرائم الداخلية الأمريكية وليس ضمن استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتطرف.

ب- تتسم الولايات المتحدة بوجود قوانين لتنظيم حرية التعبير تتسم بقدر هائل من الليبرالية، والتي يتم توظيفها لإعطاء الحق للعنصريين الأمريكيين أن يروجوا لفكرهم، وهو ما اتخذه الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية للدفاع عن حق أنصار فكرة تفوق العنصر الأبيض، وليست هناك ثمة أغلبية داخل الولايات المتحدة قادرة على فرض قيود على حرية التعبير حتى وإن كانت باسم محاربة النازية أو مواجهة تصاعد اليمين واليسار المتطرف والذي أصبح دوره يتزايد في تهديد الأمن الداخلي مقارنة بألمانيا.

ج- أن سياسة بناء الجدران العازلة غير فعالة وذلك لتكلفتها الباهظة ولكونها حلا غير عملي في مواجهة الهجرة والتي تتطلب الدعم الاقتصادي للبلدان المصدرة للهجرة، إلى جانب قيادة حرب أفكار مقابلة لنشر الخطاب المتطرف، ومن ثم فإن عملية بناء الجسور هي الأفضل عن بناء الأسوار العالية.

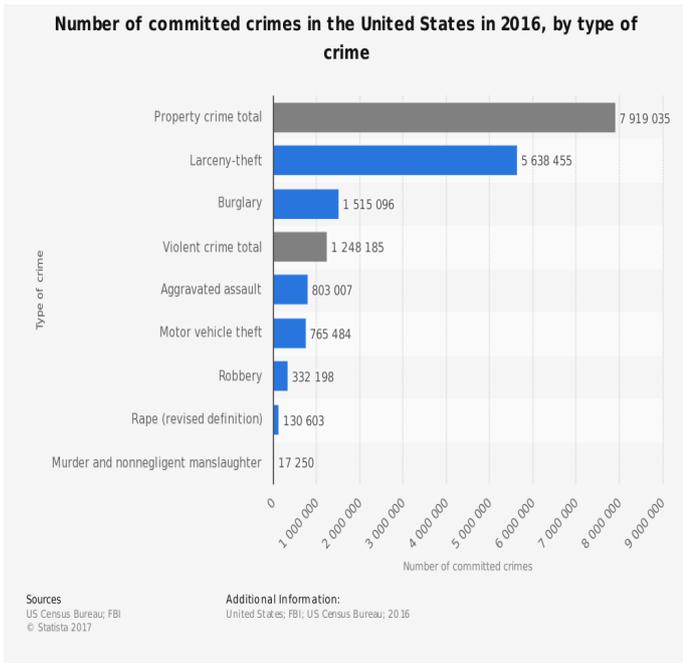
د- على الرغم من كون عودة المقاتلين إلى الأراضي الأمريكية ما تزال تمثل خطرا، إلا أن الخطر الأكبر يتمثل في نمو المتشددین المحليين الذين اعتنقوا الفكر المتطرف، وظهر دورهم في القيام بعمليات مرتجلة داخل الولايات المتحدة، ولا يوجد بينهم وبين تنظيم داعش رابط سوى مشاهدة أشرطة الفيديو الدعائية، وأن أيا من الهجمات الجهادية القاتلة التي وقعت في الولايات المتحدة منذ عام 2014 لم تكن مرتبطة عملياتيا بتنظيم داعش أو شبكاته.

هـ- على الرغم من فاعلية مراقبة قوانين الهجرة إلا أن المشكلة الأكبر قد تأتي من قبل الموجودين بشكل قانوني داخل الولايات المتحدة، وربما يحملون كذلك الجنسية الأمريكية. وتشير التقديرات أن 85% من 415 شخصا متهما بجرائم متصلة بالإرهاب في الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر كانوا إما مواطنين أمريكيين أو مقيمين بصورة قانونية، وقد ولد 207 منهم أي أقل من النصف على الأراضي الأمريكية.

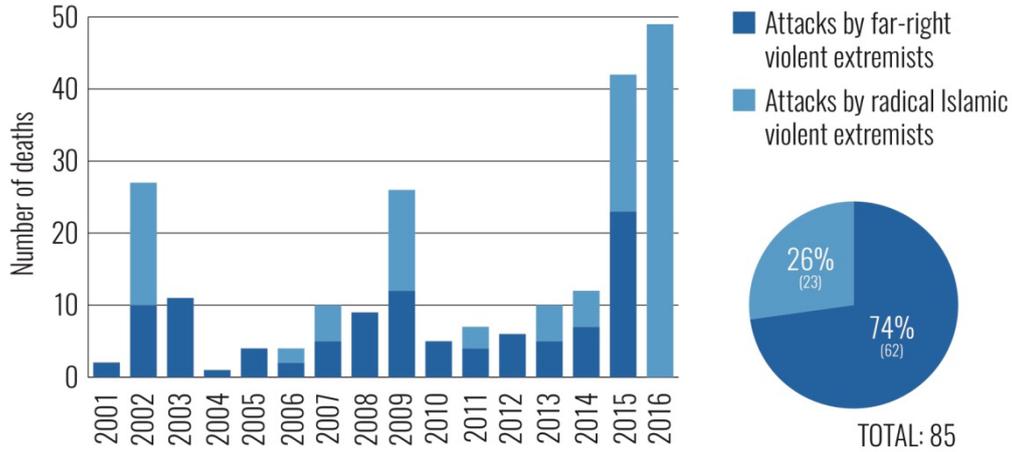
و- أن مصدر التطرف المحلي يبتعد عن الإسلام، فعلى الرغم من التركيز في الاستراتيجية الأمريكية على خطر "الجماعات الجهادية المتطرفة"، إلا أنه في الفترة من يناير 2008 وحتى نهاية 2016 وقع 63 حادثا إرهابيا داخليا مرتبعا بجماعات إسلامية متطرفة، تم إحباط 76% منها. وخلال الفترة ذاتها وُجد أن اليمين المتطرف كان وراء ما يقرب من ضعف عدد هذه الحوادث المرتبطة بالإرهاب الإسلامي، حيث ارتبط بهم ما يقارب الضعف بتسجيل 115 حادث هجوم، وتم إحباط أكثر من 35% من تلك الحوادث، بمعنى أن التأثير كان أكبر بوقوع المزيد من الضحايا واتلاف الممتلكات العامة.

ي- التضارب في تعاطي المؤسسات الأمنية في توصيف "الإرهاب"، ففي حين يعرف القانون الفيدرالي "الإرهاب المحلي" على أنه أعمال تهدف إلى "تخويف أو إكراه" الجمهور أو التأثير على سياسة الحكومة من خلال "التدمير الشامل والاختطاف، فإن مكتب التحقيقات الفدرالي يعرف "جريمة الكراهية" على أنها "جريمة جنائية بدافع التحيز ضد العرق أو الدين أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو العرق أو الجنس أو الهوية الجنسية".

ز- صعوبة السيطرة على الأسلحة الفردية، فعلى الرغم من أن الذين يموتون نتيجة انتشار السلاح الفردي أكبر من الذين يموتون بسبب الهجمات الإرهابية، إلا أن عملية إعادة فتح النقاش حول انتشار السلاح وسهولة امتلاكه ووضع ضوابط حول انتشار السلاح الفردي تواجهه بعقبتين، إحداهما تتعلق بتعارض ذلك المطمح مع التعديل الثاني من الدستور الأمريكي. وتعلق الأخرى بقوة اللوبي المساند لتجارة الأسلحة وسيطرته على عملية صنع القرار.



From Sept. 12, 2001, to Dec. 31, 2016, there were 85 attacks by violent extremists in the U.S. resulting in 225 deaths.



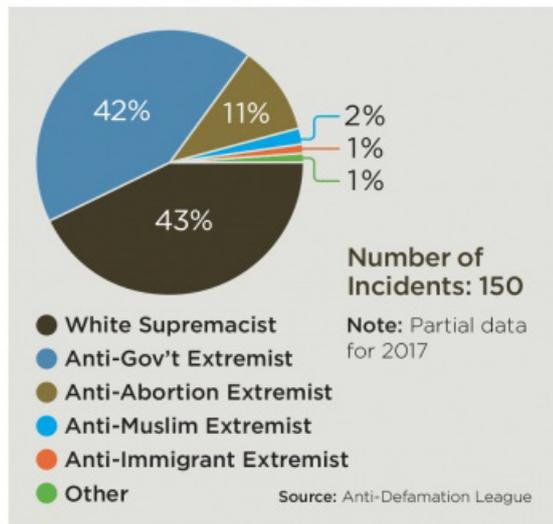
Haley Bracken | PolitiFact

Source: U.S. Extremist Crime Database

ح- القيود التشريعية من قبل الكونجرس، فرغم تمديد ترخيص استخدام القوة العسكرية الذي أقره الكونجرس في 14 سبتمبر 201 والذي أتاح للسلطة التنفيذية استخدام القوة ضد تنظيم القاعدة وطالبان وفروعها والتي فسرتها المحاكم على هذا النحو، لكن مع انتشار فروع تنظيم القاعدة وغيرها فإن التصريح القانوني لا يشمل تلك التنظيمات الجديدة وهو ما يمثل عقبة. أضف إلى ذلك عدم إصدار الكونجرس تشريع ينظم قيام السلطة التنفيذية لاستخدام الطائرات بدون طيار للقيام بعمليات في الخارج ضد الجماعات الإرهابية.

### Right-wing Terror Incidents in the United States

1993-2017 | by Movement



ط- التحدي المعلوماتي المتمثل في قدرة القضاء الأمريكي على الحصول على المعلومات الشخصية للمشتبه بهم من شركات التواصل الاجتماعي لإجراء مراقبة إلكترونية معتمدة قانوناً وقضائياً، ولكن ذلك يمثل إعاقة لإنفاذ القانون وجمع الاستخبارات وتغول السلطة التنفيذية عبر قيامها بالتجسس على المواطنين والمشتبه بهم خارج نطاق القانون.

أخيراً، على الرغم من أن معظم الأمريكيين يظنون أن تهديد داعش والإرهاب الدولي داخل الولايات المتحدة أكبر بكثير من الإرهاب العنصري المحلي، لكن الواقع والأرقام تقول عكس ذلك، حيث يوجد داخل الولايات المتحدة 41 منظمة و22 ميليشيا، وهي منظمات متطرفة وبلا هوية دينية واضحة وتبني مواقف عنصرية معادية للسود أو لليهود أو لهما معاً، وتتباين فيما بينها من حيث درجة نضج خطابها السياسي.

### خامسا: فرص المواجهة

مما لا شك فيه أن أية استراتيجية ناجحة لمكافحة الإرهاب والتطرف يجب أن تركز على العمل على الموازنة بين الحرية والأمن، وبين استخدام القوة الخشنة والقوة الناعمة وأن تركز على التعاون بين الداخل والخارج للعمل على مواجهة الإرهابيين في أماكن اختبائهم وضرب ملاذاتهم الآمنة، والضغط على الدول لوقف دعم الإرهاب، وتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية للكشف عن عمليات التخطيط للقيام بعمليات إرهابية، وذلك بالإضافة إلى أهمية تقديم الدعم والخبرة للأصدقاء في المواجهة. وإن كانت تهدف الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية ناجزة لمكافحة التطرف فإن الرئيس ترامب بتصرفاته وسلوكه ذي الطابع العنصري يساعد بشكل آخر في إجهاد أية فرصة لنجاح استراتيجية مواجهة التطرف، إلى جانب أن ترامب ركز فقط على «الإرهاب المتمثل من جماعات إسلامية متشددة»، في حين أن هناك تصاعد في خطر التطرف اليميني واليساري على الأمن الداخلي الأمريكي، ولم يتم تضمينهم في إطار استراتيجية المواجهة.

وعلى الرغم كذلك من تأكيد ترامب على أهمية التعاون مع الأصدقاء إلا أنه بدا أنه يعاني من عزلة دولية، إما كنتيجة لانسحاباته من بعض الالتزامات الدولية، أو نتيجة فقدان الثقة في السياسة الأمريكية، ومن ثم فإن تحويل الاستراتيجية من طابع وطني إلى طابع تحالفي -دولي يواجه مشكلات عدة، كون الإرهاب عابر للحدود، ومن ثم يتطلب تعاوننا مخلصا من جانب الدول الكبرى في دحض تلك الحركات المتطرفة، وأهمية العمل على تعزيز قيم المواطنة داخل الولايات المتحدة ومكافحة سبل التمييز العنصري، وبخاصة -على سبيل المثال- يتم التعداد السكاني للولايات المتحدة استنادا على التقسيم العرقي والعنصري، حيث يتم التقسيم إلى خمسة أعراق (البييض، السود، الآسيبان، الآسيويون، الأمريكيون الأصليون).

وانطلاقا من القيم الأمريكية والتي يجب أن تكون واضحة في الاستراتيجية الفاعلة لمكافحة الإرهاب، فإن الولايات المتحدة لا يجب أن تتخلى عن قيمها من أجل الحفاظ على الأمن المادي، وأنه لا تأثير لعمليات مكافحة الإرهاب على القيم الأمريكية في الداخل.

ويجب أن يتم إعادة تعريف القوانين المعنية بالإرهاب، وبخاصة في ضوء قانون «باتريوت»، على أن يتم توصيف الإرهاب المحلي على أنه تلك الأعمال التي «تسبب في إصابات جسدية خطيرة أو تفضي إلى الموت»، بدلا من جميع الأعمال التي «تشكل خطرا على حياة الإنسان»، خاصة أن ذلك التعريف الضيق يستبعد سلوك المنظمات والأفراد الذين ينخرطون في ارتكاب أعمال عنف أو أضرار بالملمتلكات.

إن عملية تعزيز الغطاء القانوني لتصرفات الشرطة الأمريكية ومعها باقي الأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب، خاصة في ظل قانون «باتريوت» والتعديلات على قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية، تعمل على المساعدة في إضفاء طابع مؤسسي على تدابير احتواء ومواجهة الإرهاب وتوفير مقياس للشرعية السياسية وتهدة المخاوف العامة وتعزيز الثقة في وسائل مواجهة الإرهاب التي تستخدمها السلطة التنفيذية إلى جانب توفير ضمانات للشركاء الأجانب والانخراط في التعاون المشترك.

ومن الأهمية بمكان إدراك الارتباط العملي بأن الوقت هو جوهر القدرة في عمليات مكافحة الإرهاب وأن السلطات القانونية يجب أن تُصاغ بطريقة تسمح بالمرونة لصناع القرار والسلطة التنفيذية بالتصدي للظروف دون تأخير. ومن المهم أن يكون هناك إشراف مناسب على استخدام السلطات التنفيذية لصلاحياتها لضمان حماية الحريات المدنية وحماية الخصوصية للأفراد. وأن أي استراتيجية أمريكية شاملة لمكافحة الإرهاب يجب أن تتضمن سياسات اقتصادية لتشجيع التنمية وإتاحة الفرصة للمهمشين للاندماج في المجتمع والمساعدة في التنمية في المناطق المصدرة للعناصر الإرهابية والفكر المتطرف. أضف إلى ذلك ضرورة تعزيز دور المجتمع المدني العالمي ووسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في مكافحة عملية انتشار خطاب الكراهية والعنف، إلى جانب دور المؤسسات الدينية والتنشئة الاجتماعية، والعمل على تسوية الصراعات وتعزيز التعاون الدولي المخلص والأمين في تشارك المعلومات والاستخبارات.